

من تراث الرازي

١١

# الشفاعة العظمى في يوم القيامة

تأليف

الامام فخر الدين الرازي

محمد بن عمر بن الحسين المتوفى سنة ٦٠٦ هـ

تحقيق الدكتور الشيخ

أحمد مجازي، حملا السقا

١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م

الناشر

المكتبة الزهرية للتراث

الحاج محمد محمد الرباعي

٩ درب النور - خلف جامع النور الشريف بالقاهرة



Bibliotheca Alexandrina



# الشفاعة العظمى في يوم القيامة

تأليف

الإمام فخر الدين الرازي

محمد بن عمر . المتوفى سنة ١٠٤٠ هـ

تقديم وتحقيق وتعليق

الدكتور أحمد حجازي السقا

قسم الثقافة الإسلامية

كلية أصول الدين — جامعة الأزهر

المكتبة الأزهرية للتراث

الطابع محمد رجب الرباعي

٩ درب الخزانك - خلف جامع المشهد الشريف بالقاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الطبعة الاولى

١٩٨٨

مطبعة دار التضامن بالقاهرة

٢٢ شارع سامى — ميدان لاطوفلى.

تليفون : ٣٥٥.٥٥٦

رقم الايداع ٨٨/٥٢٩٥

ترقيم دولى ٩ — ٣٨ — ٠ — ١٩٣ — ٩٧٧



### التقديم للكتاب

الحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على خاتم النبيين محمد ،  
وعلى آله وأصحابه أجمعين . والتابعين لهم بغير إلٍ يوم الدين .

وبعد

فمصير الأشتاتان من بعد الموت — فى يوم القيامة — هو إما إلى  
جنة ، وإما إلى نار ، بعد حساب على ما قدم وأخر . هذه حقيقة مجمع  
عليها من جميع المسلمين . وهى حقيقة مؤكدة لا ريب فيها...

والخلاف بين المسلمين ليس فى هذه الحقيقة ، وإنما هو فى  
أمرين :

أولهما : فى الدنيا . كيف ينظر المسلمون العاملون إلى المسلم  
العاصي ؟

وثانيهما : فى الآخرة . كيف ينظر الله إلى المسلم العاصي ؟

أما عن الأمر الأول . فالخوارج قالوا : إن المسلم العاصي فى الدنيا  
المصر على الذنوب الكبائر ، هو كافر ، ويعامل معاملة الكافر . فيقتل  
إذا لم يسألم المسلمين . ولا يصلى عليه إذا مات . ولا يدفن فى مقابر  
المسلمين ، ولا يرث ولا يورث .

وأهل السنة قالوا : إنه مسلم . وتجربى عليه الأحكام التى تجربى  
على المسلمين العاملين . وإذا ارتكب معصية يعاقب عليها . ولا يكون

بالمعصية كافرا . فتنقطع يده اذا سرق ، ويقتل اذا قتل . ولا يكون بالسرقة كافرا ، ولا بالقتل كافرا ، لأن النطق بالشهادتين يدخله تحت رحمة الله .

والمعتزلة قالوا : انه مسلم . ومع أنه مسلم هو فاسق — لا تقبل شهادته — وتجري عليه الأحكام التي تجرى على المسلمين العاملين ، وإذا مات يغسل ويكفن ويدفن في مقابر المسلمين . وإذا ارتكب معصية يعاقب عليها .

هذا عن الأمر الأول في الدنيا .

وأما عن الأمر الآخر .

فالمخوارج قالوا : ان المسلم العاصي بالذنوب الكبائر الذي مات على غير توبة . يدخل النار ويخلد فيها مثل الكافر . ويكون في دركة قتل من دركة الكافر .

وأهل السنة قالوا : ان أمره الى الله ان شاء عذبه وان شاء عفا عنه .

والمعتزلة قالوا : اذا مات المسلم العاصي على توبة . فانه من أهل الجنة . وذنوبه لا يحاسب عليها . لأنها قد بدلت الى حسنات . واذا مات المسلم العاصي على غير توبة ، يوضع له ميزان . وان رجحت كفة الحسنات يدخل الجنة . والسيئات لا يعاقب عليها . ولكن يكون في الجنة في درجة أقل من الدرجة التي تكون لمن لم يعمل شرا . وان رجحت كفة السيئات يدخل النار . والحسنات لا يأخذ ثوابا عليها . ولكن يكون في النار في دركة أقل من الدركة التي تكون لمن لم يعمل خيرا .

وقالت المعتزلة : لا خروج من الجنة ولا خروج من النار بعد الدخول فيها ، أول مرة . والمسلم العاصي اذا دخل النار ، لن يخرج منها ، لا بشفاعه أحد ، ولا بعفو الله . أما أهل السنة فقالوا : ان المسلم العاصي

لن يخلد في النار ، ومن الممكن أن يشفع النبي ﷺ فيه ويخرجه من النار ، ومن الممكن أن يعفو الله عنه .

... والشفاعة التي يشطبها المعتزلة هي الشفاعة في زيادة الدرجات في الجنة لمن استحقها بعمله ، ومثال ذلك : لو دخل الأب الجنة بعمله ودخل ابنه الجنة بعمله . لكن الأب استحق الدرجة الأولى . وابن استحق الدرجة الثانية .

فالمعتزلة يقولون : انه من الممكن أن يشفع الشافعون لينتقل الابن من درجته الى درجة أبيه .

والشفاعة العظمى في فصل القضاء لا يجادل فيها المعتزلة ، لأنها ثابتة بحديث آحاد ، ولأن الله تعالى سيفصل بين الناس سواء شفع الشافع أو لم يشفع .

وأصحاب الأعراف ليسوا قوما استوت حسناتهم وسيئاتهم . فان من استوت حسناته وسيئاته ، فانه من أهل الجنة بفضل الله ورحمته . وانما هم قوم يعرفون الناس بعلاماتهم المميزة لهم عن غيرهم في الدنيا . وهم من أهل الجنة الذين استحقوها بأعمالهم . ومثال ذلك : لو أن رجلا ضالحا كان يعرف ملكا من الملوك بهيئته وسياه ، ويعرف أنه ظالم ومستكبر . فاذا رآه في النار يوم القيامة يعرفه بعلاماته المميزة له عن غيره من الناس . ويقول له : ما الذي أوقعك في الهلاك ؟ أما كنت تدعى أنك القائم بالحق ؟

والمعتزلة هم جماعة من علماء المسلمين ، يقال : انهم اعتزلوا الحرب بين على رضي الله عنه وبين معاوية بن أبي سفيان . وعكفوا على تفسير الدين وبيان أحكامه والدفاع عنه بتأليف الكتب ضد شبهات اليهود على الاسلام والنصارى وغيرهم من أهل الأهواء والبدع . ويقال في سبب تسميتهم غير ذلك . ولهم أصول خمسة في أصول الدين . هي :

١ - التوحيد ٢ - العدل ٣ - الوعد والوعيد ٤ - والمنزلة  
بين المنزلتين ٥ - والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

فالتوحيد هو أن الله تعالى اله واحد . ليس بجسم ، وليس في مكان . وهو في كل مكان بالعلم . وما ورد في القرآن عن يده ، يؤول بقرته ، وعن عينه ، يؤول بعلمه وهكذا . ففي قوله تعالى : « يد الله فوق أيديهم » يقولون : قدرة الله فوق قدرة الناس . وفي قوله تعالى عن سفينة نوح عليه السلام : « تجري بأعيننا » يقولون : تجري بعناية الله ورعايته .

والعدل هو : أن الله تعالى منح العبد القدرة على أن يفعل المتي . وعلى أن لا يفعله . وذلك لكي يأتي يوم القيامة ليأخذ جزاءه على عمله . ولا يعترض على الله أثناء مسوع الحساب بأنه هو الذي كتب عليه الشر . وألزمه به وطلبه منه . ويقول المعتزلة : إذا تحقق العدل ، فإنه لا قضاء ولا قدر . والناس هم الذين ينشأون أقدارهم بأيديهم . والله لم يقدّر أي شيء على أي إنسان . ويستدلون بقوله تعالى : « ان الله لا يظلم الناس شيئا » . ولكن الناس أنفسهم يظلمون » ( يونس ٤٤ )  
والوعد هو : قول الله للطائع : « سأدخلك الجنة » وقوله للعاصي : « سأدخلك النار » . وفي القيامة يقولون : لا بد أن يتحقق ذلك . ليس لأننا نجبر الله تعالى على فعل العدل ، بل لأن الله تعالى هو الذي ألزم نفسه بذلك . وإننا لنحكي عن الله ما جناه هو عن نفسه . فقد قال : « ما يبدل القول لدى » وما أنا بظالم للعبيد » ( ق ٢٩ ) وهذا الوعد والوعيد . في الآخرة ، يستلزمه نفى الشفاعة لأنها — في نظرهم — ضد الحق والعدل .

أما المنزلة بين المنزلتين ، فاتها تكون في الدنيا . ومعناها : أن المسلم المعاصي يكون في منزلة بين الكفر وبين الإيمان . لأنه ليس بكافر لنطقه بالشهادتين ، وليس بمؤمن لعدم عمله بالشرعية . ومن كانت هذه حاله يستحق لقب ماسق . والنسب منزلة بين الكفر وبين الإيمان . في الدنيا . أما الوعد والوعيد ففي الآخرة .



والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجباً على كل مسلم . لكن .  
تتميز الأحكام على العصاة واجب على ولاية الأمر .  
هذه هي أصول المعتزلة الخمسة .

\*\*\*

### الشفاعة عند أهل الكتاب

وفى التوراة أن كل امرئ بما كسب رهين ، كما فى القرآن الكريم .  
وفى التوراة أن كل امرئ سيحاسب يوم القيامة على ما قدم وآخر ،  
كما فى القرن الكريم . ولكن اليهود الصدوقيين أنكروا يوم القيامة ،  
وجعلوا المجازاة على الأعمال فى الدنيا . وقالوا بانقطاع العذاب فى  
الدنيا عن العصاة . واليهود السامريون ، والفريسيين ، من العبرانيين  
صدقوا بيوم القيامة ، وقالوا : ان النعيم فى الجنة دائم للطائعين منهم ،  
وأن العذاب فى النار سيكون أياماً معدودات . . . لأنهم أبناء الله وإحباؤه .  
وقول هؤلاء السامريين والفريسيين يقول به طائفة من المسلمين .

أما أن كل امرئ بما كسب رهين . وفى التوراة : « وأما النفس  
التي تعمل بيد رفيعة من الوطنيين ، أو من الغرباء ، فهي تزدري بالرب .  
فتقطع تلك النفس من بين شعبها ، لأنها احتقرت كلام الرب ونقضت  
وصيته . قطعاً تقطع تلك النفس . ذنبها عليها » ( عدد ١٥ : ٢٠ — ٢١ )  
والمعنى : أن النفس المستكبرة عن العمل بالشرعية ، وتفسد فى الأرض .  
فانه يجب على الحاكم أن يعطيها جزاء هو القتل ، وبه تقطع عن شعبها .  
وعلى قتلها بقوله : « ذنبها عليها » فقد جعل النفس مسئولة عن أعمالها .  
ومى النوراة : « لا يقتل الآباء عن الأولاد ، ولا يقتل الأولاد عن الآباء .  
كل انسان بخطيئته يقتل » ( تثنية ٢٤ : ١٦ )

وأما أن يوم القيامة حق . فان الله يقول فى سفر التثنية — كما  
هو مكتوب — ما نصه :

« أليس ذلك مكنوزاً عندى ، مختوماً عليه فى خزانى . لى النعمة

والجزاء : فى وقت. نزل أقدامهم . أن يوم هلاكهم قريب والمهيئات لهم مسرعة . لأن الرب يدين شعبه وعلى عبده يشفق . حين يرى أن اليد قد مضت ، ولم يبق محجوز ولا مطلق » ( تثنية ٣٢ : ٣٤ - ٣٦ )

وفى سفر أيوب : « أما أنا فقد علمت أن ولىى حى . والآخر على الأرض يقوم . وبعد أن يفنى جلىدى هذا وبدون جسدى أرى الله » وفى ترجمة : « ومن خلال جسدى أعاين الله » ( أيوب ١٩ : ٢٥ )

وقد حكى الله تعالى فى القرآن تصديقهم بيوم القيامة . وحكى عنهم قولهم : « لن تمسنا النار إلا أياما معدودات » فقال تعالى : « ذلك بأنهم قالوا : لن تمسنا النار إلا أياما معدودات » ، وغرهم فى دينهم ما كانوا يتبعون ، وكلمة « الميثار » على الحقيقة تدل على التماس ذات اللهب والدخان . وعلى الميثار تدل على المصائب والآلم النفس . وهى على المعنيين تصديق على المصدقين وغيرهم .

هذا عن اليهود . وأما عن النصارى . فما أثر عن عيسى عليه السلام من أن فى التوراة : « وما أثر عن « بولس » . بخالف لما فى التوراة .

فقد قال عيسى عليه السلام : « يا بنى اسرائيل . اعبدوا الله ورسلى وربيكم . انه من يشرك بالله ، فقد حرم الله عليه الجنة . وماواه النار . وما للظالمين من أنصار » ( المائدة ٧٢ )

وفى انجيل متى يقول عيسى عليه السلام : « قد سمعتم أنه قيل للقدماء : لا تزنى . وأما أنا فاقول لكم : ان كل من ينظر الى امرأة ليشتتها ، فقد زنى بها فى قلبه . فان كانت عينك اليمنى تعثر ، فاقطعها وألقها عنك . لأنه خير لك أن يهلك أحد أعضائك ولا يلقى جسدك كله فى جهنم . وإن كانت يدك اليمنى تعثر ، فاقطعها ، وألقها عنك . لأنه خير لك أن يهلك أحد أعضائك ولا يلقى جسدك كله فى جهنم » ( متى ٥ : ٢٧ - ٣٠ )

ويقول : « لا تكنزوا لكم كنوزا على الأرض حيث يفسد السوس والصدأ ، وحيث ينقب السارقون ويسرقون ، بل اكنزوا لكم كنوزا في السماء ، حيث لا يفسد سوس ولا صدأ ، وحيث لا ينقب سارقون ولا يسرقون ، لأنه حيث يكون كنزك ، هناك يكون قلبك أيضا » ( متى ٦ : ١٩ — ٢١ )

ويقول : « احترزوا من الأنبياء الكذبة الذين يأتونكم بتياب الحملان ، ولكنهم من داخل ذئاب خاطفة . من ثمارهم تعرفونهم . هل يجتنون من الشوك عنباً ، أو من الحسك تيناً ؟ هكذا كل شجرة جيدة تصنع أثماراً جيدة . وأما الشجرة الرديئة فتصنع أثماراً رديئة . لا تقدر شجرة جيدة أن تصنع أثماراً رديئة ، ولا شجرة رديئة أن تصنع أثماراً جيدة . كل شجرة لا تصنع ثمرها جيداً تقطع وتلقى في النار . فاذن من ثمارهم تعرفونهم » ( متى ٧ : ١٥ — ٢٠ )

ويقول : « فكل من يسمع أقوالى هذه ويعمل بها ، أشبهه برجل عاقل ، بنى بيته على الصخر ، فنزل المطر وجاءت الأنهار وهبت الرياح ووقعت على ذلك البيت فلم يسقط ، لأنه كان مؤسساً على الصخر . وكل من يسمع أقوالى هذه ولا يعمل بها ، يشبه برجل جاهل بنى بيته على الرمل ، فنزل المطر وجاءت الأنهار وهبت الرياح وصدمت ذلك البيت فسقط . وكان سقوطه عظيماً » ( متى ٧ : ٢٤ — ٢٧ )

ويقول : « ماذا ينتفع الإنسان . لو ربح العالم كله وخسر نفسه ؟ أو ماذا يعطى الإنسان فداء عن نفسه ؟ » ( متى ١٦ : ٢٦ )

وفى الإنجيل متى : « وإذا واحد ندم . وقال له : أيها المعلم الصالح . أى صلاح أعمل لتكون لى الحياة الأبدية ؟ فقال له : لماذا ندعوني صالحاً ؟ ليس أحد صالحاً الا واحد . وهو الله . ولكن ان أردت أن تدخل الحياة فاحفظ الوصايا . قال له : أية الوصايا ؟ فقال يسوع : لا تمفل .

لا تزن . لا تسرق . لا تشهد بالزور . أكرم أباك وامك . وأحب قريبك  
كنفسك » ( متى. ١٩ : ١٦ — ١٩ )

ومن هذه النصوص التي ذكرناها من الانجيل المنسوب الى متى ،  
يتبين : أن الصالح وحده هو الله رب العالمين ، وأن عيسى عبد الله  
ورسوله ، وأن الظالمين لا شفاعاة لهم ، وأن الطائعين سيدخلون الجنة .

\*\*\*

فماذا حدث من بعد عيسى عليه السلام في وصاياه التي وصى بها ؟

لقد حرفها « بولس » وشيعته على هذا النحو :

١ — ادعى أن عيسى هو الله رب العالمين ، وقد ظهر للناس في  
صورة جسدية هي صورة عيسى عليه السلام . ففي الاصحاح الثالث  
من رسالته الأولى الى تيموثاوس : « وبالإجماع : عظيم هو سر التقوى .  
الله ظهر في الجسد ، تبرر في الروح ، تراءى للملائكة ، كرزه بين  
الأمم ، أو من به في العالم ، رفع في المجد » ( ١ تيمو ٣ : ١٦ )

٢ — وألقى شريعة التوراة . ومن كلامه في إلغاء الأعمال والاكتفاء  
بالإيمان ، أى بالعقائد من الدين : « فماذا نقول ؟ ان الأمم الذين لم  
يسعوا في أثر البر ، أدركوا البر . البر الذي بالإيمان . ولكن اسرائيل  
وهو يسعى في أثر ناموس البر ، لم يدرك ناموس البر . لماذا ؟ لأنه  
فعل ذلك ليس بالإيمان ، بل كأنه بأعمال الناموس » ( رومية ٩ : ٣٠ —  
٣٢ ) يريد أن يقول : ان الأمم ادركوا البر بإيمانهم بيسوع المسيح  
مصلوبا . ولكن اليهود لم يدركوه لأنهم يهتمون بأعمال التوراة . ومعنى  
هذا : أنه يقول لليهود : آمنوا بيسوع الها مصلوبا ، لنغفر لكم خطاياكم ،  
وانركوا الأعمال فانها لا تؤدي الى غفران الخطايا .

وأمر بولس أتباعه بمخالطة الزناة والطماعين والخاطفين وعبدة الأوثان من أهل الأمم . وأمر أتباعه بأن يحترزوا من تلك الموبقات ، وإذا دخل فيهم زان أو طماع أو خاطف أو عابد وثن ، فليخرجوه منهم . وذلك في قوله : « كتبت اليكم في الرسالة أن لا تخالطوا الزناة . وليس مطلقا زناة هذا العالم ، أو الطماعين أو الخاطفين أو عبدة الأوثان . بولا فبلرمكن أن نرحوا من العالم . وأما الآن مكتبت اليكم ان كان أحد مدعو أخا زانيا أو طماعا أو عابد وثن أو تناما أو سكيرا أو خاطفا ، ان لا تخالطوا ولا تؤاكلوا مثل هذا » ( ١ كورنثوس ٥ : ٩ - ١١ )

ثم نادى بالغاء شريعة موسى . وقل : « فلا يحكم عليكم أحد في أكل أو شرب أو من جهة عيد أو هلال أو سبت ، التي هي ظل الأمور العتيدة . وأما الجسد فللمسيح ... أدن ان كنتم قد متم مع المسيح من أركان العالم فلماذا كنكم عائشون في العالم تفرض عليكم شرائض ؟ ... » ( كولوسى ٢ : ١٦ )

٣ - ثم قال : ان عيسى عليه السلام قتل وصلب فداء عن خطايا آدم وبنيه وأنه سيتنفع للعصاة المؤمنين به في يوم القيامة . ولن يدخل النار أحد آمن بالمسيح ولو لم يعمل حسنة قط .

يقول بولس في الرسالة الى العبرانيين : « من خالف ناموس موسى ، فعلى شاهدين أو ثلاثة ، يموت بدون رافة . فكلم عقابا أشر ، نزنون . أنه يحسب مسنحا من داس ابن الله ، وحسب دم العهد الذي قدس به : دنسا ، وازدرى بروح النعمة ؟ » ( عب ١٠ : ٢٨ - ٢٩ )

ويقول يوحنا في الرسالة الأولى : « يا أولادى أكتب اليكم هذا ، لكي لا تخطئوا . وان أخطأ أحد ، فلنا شفيع عند الآب يسوع المسيح البار . وهو كفارة لخطايانا ليس لخطايانا فقط ، بل لخطايا كل العالم أيضا » ( ١ يو ٢ : ١ - ٢ )

وفى المسلمين طائفة تقول بأن الايمان — الذى هو العقيدة  
فى دخول الجنة . مع ما فى القرآن من قول الله تعالى : « ليس  
ولا أيمانى أهل الكتاب . من يعمل بسوءا يجز به ، ولا يجد له من  
وليا ولا نصيرا . ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى . وهو  
فأولئك يهملون الجنة ولا يظلمون نقيرا » ( النساء ١٢٣ — ١٢٤

.. .. ..

ويتبين مما حكيناه عن أهل الكتاب : أن الايمان — أى العقائد — عند  
من الأعمال . على اختلاف عقائدهم فيه . بين التوحيد وبين التثليث .  
نجن الميسلمين . ففريق يرى أن الايمان — الذى هو العقائد — أهم من  
وفريق يرى أن الجنة بهما . مما وليس بالايمان وحده — أى بال  
ويستدل الفريق الأول بقول الرسول ﷺ : « يخرج من النار ،  
فى قلبه مثقال ذرة من ايمان » ويستدل الفريق الثانى بقوله الله  
« ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس  
نقد قرن الايمان بالعمل الصالح .



### وبيان أصول الديانات هكذا :

لا يقول اليهودى : أنا يهودى . بل يقول اننى مسلم على  
موسى . وأحيانا يقول : أنا مؤمن بشريعة موسى . أى ملتزم بها .  
عنده والايمان للمظان مترادفان لمسمى واحد . هو الديانة . ثم ية  
أن الاسلام أو الايمان عقيدة وعمل . أو يقول : الاسلام ايمان  
أو يقول : الايمان ايمان وعمل .

والنصرانى يقول : أنا مسلم على دين عيسى . وأحيانا يقول  
مؤمن بدين عيسى . وكلاهما واحد . فالاسلام والايمان للمظان .  
يدلان على الديانة . ويقول المسلم : أنا مسلم على دين محمد . و  
يقول : أنا مؤمن بشريعة محمد . الخ

وإذا أطلق لفظ «الايان» على الديانة ككل كان اللفظ مجارا ، ويكون المراد منه ، مثل المراد من لفظ الاسلام . وهو الايمان والعمل — أى العقيدة والعمل — وإذا أطلق لفظ الايمان على غير الديانة ، أى على التصديق بشئ ما ، كان معناه : التصديق فقط .

ويقول أهل السنة من السلف : ان الايمان فى اللغة هو التصديق بالقلب . ويقول الخوارج والمعتزلة : نعم . ان الايمان هو التصديق بالقلب . وهذا لبس محل النزاع ، فان ابايس كان مصدقا بقلبه أن الله موجود وقوى وقادر وخالق ورازق . ومحل النزاع ليس فى الايمان بمعنى التصديق ، بل فى الايمان المرادف للاسلام الذى العمل ركن من ركزين فيه (١) فان الله تعالى يقيم الأدلة على وحدانيته ووجوده ، ليصدق الناس به الها قادرا على كل شئ ، ثم اذا صدقوا ، يطلب منهم ان يعملوا بشريعته ، ليميز الخبيث من الطيب . فاذا آمنوا ولم يعملوا لن يدخلوا الجنة ، ولذا عملوا ولم يؤمنوا ، لن يدخلوا الجنة . لأن الايمان والأعمال يؤديان الى الجنة . هذا قولهم . ودليلهم عليه هو قول الله تعالى : « ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات اننا لا نضيع أجر من أحسن عملا » وأن النبي ﷺ كان مؤمنا وكان سبانا الى الأعمال الصالحة . وهو قدوة . وأن عائشة وعليا ومعاوية والأمويين والعباسيين كانوا يحاربون بعضهم بعضا على مظنة التهاون فى الأعمال .

\*\*\*

وأهل التصوف قد خرجوا على الشريعة . فى الايمان وفى الأعمال . ففى الايمان قالوا بالحلول والاتحاد وبالمواسطة بين العبد والرب . وفى الأعمال قال قائلهم :

واشربوا طرب .. لاتختس سوى (٢) إياك بل عن دى النهج

(١) يقول القرطبى فى تفسير : « فأخرجنا من كان فيها من المؤمنين ، مما رجينا فيها غر ديت من المسلمين » يقول : « والمؤمنون والمسلمون ههنا سواء . فحنس اللفظ ، لئلا يكرر .. كما قال : « انما أشكو بشى وحزنى الى الله »

(٢) سوءا ..

مولاي أتيتك منكسرا ولغفرك شوقى لم يهج.  
وأتيت اليك خليفا من سومي وصلاتي مع حججى.  
لا أملك شيئا غير السدم مع . مخالفة أن يقضى وهجى.  
وذلك كما قال أبو نواس فى الخمر :

دع عنك لومى . فان اللوم اغراء وداونى بالتي كانت هى الداء.  
صفراء . لا تنزل الأجزاء ساحتها ان مسها حجوا ، مسته سراء  
ثم يوبخ عمرو بن عبيد وهو رئيس من رؤساء المعتزلة . بقوله (١) :  
فقل للذى يدعى فى العلم معرفة

حفظت شيئا وغابت عنك أشياء :

لا تحظر العفو . ان كنت ابرءا حرجا

فبان حظرك فى الدنيا . اذراء

---

(١) ورؤساء المتصوفين كانوا قدوة للناس فى زمان من الأزمان . وقد  
حكى الشيخ عبد الوهاب الشافعى عن رئيس من رؤسائهم ، هو الشيخ  
عبد القادر الشبكي ما نضه : « أحد رجال الله تعالى ، كان من أصحاب  
التصريف بفرى مصر رضى الله عنه . وكان رضى الله عنه كثير التلاوة للقرآن ،  
كثير الشطط ، لا يصبر على معاشرته إلا أكابر الفقهاء — الصوميين — وكان  
كثير التشيع لى عرف منه أنه يعتقد ، وكان كثير الكشف ، لا بحجبه  
الجدان والمسافات البعيدة ، من اطلاعه على ما يفعله الانسان فى قعر  
بيته ، وكان لبله كله ، تارة يقرأ ، وتارة يضحك ، وتارة يكلم نفسه الى  
الصباح . وكان اذا ذهب الى السوق ، يسخره أهل الحارة فى قضاء  
حوائجهم فيقضيها لهم على أتم الوجوه . وكان له فى خرجه وعاء واحد ،  
يشترى فيه جميع ما يطلبه الناس من المائعات ، مكان يضع فيه السبرج  
والعسل والزيت الجار وغير ذلك ، ثم يرجع لمعصر من الاناء ، لكل أحد  
حاجته من غير اختلاط . وكان له حمارة يجعل لها ولأولادها براقع على



وقد حكى الله تعالى عن اليهود ورد عليهم :

١ — « وقالوا : لن تمسنا النار إلا أياما معدودة . قل : اتخذتم عند الله عهدا ، فلن يخلف الله عهده ؟ أم تقولون على الله ما لا تعلمون ؟  
بلى . من كسب سيئة وأحاطت به خطيئته . فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون ، والم الذين آمنوا وعملوا الصالحات ، أولئك أصحاب الجنة هم فيها خالدون » ( البقرة ٨٠ — ٨٢ )

فاليهود لما كتبوا التوراة بأيديهم نظير المال . قالوا : لو عذبنا الله على تحريفها ، فإن التعذيب لن يدوم إلى الأبد . وأما سنمكث في النار مدة ونخرج منها . ورد الله عليهم بأن من يعمل سيئات . وتكثر حتى تزيد على الحسنات ، فإنه سيخلد في النار . وأن من يعمل حسنات . وتكثر حتى تزيد على السيئات ، فإنه سيخلد في الجنة .

والاشكال هنا : هل هذا ينطبق على المسلمين ؟

٢ — وقال تعالى

« يا بني إسرائيل : أنكروا نعمتي التي أنعمت عليكم . وأنى فضلتكم

وجوهها . ويقول : إنما أفعل ذلك خوفا من العين . وكان إذا لم يجد مركبا يعدى فيه ، يركبها ويسوقها على وجه الماء إلى ذلك البر . وكان يتكلم بالكلام الذي يستحيا منه عرفا . وحطب مرة عروسة مرآها فأعجبته ، فنعري لها بحضرة أبيها . وقال : انظري . أنت الأخرى حتى لا تقولى بعد ذلك يديه خشن أو فيه برص أو غير ذلك . ثم مسك ذكره ، وقال : انظري . هل يكميك هذا ؟ والا فربما تقولى : هذا ذكره كبير ، لا أحتمله أو يكون صغيرا . لا يكفيك ، فتقلتى مؤى وتطلبنى زوجا أكبر آله منى ...

الخ » ( ص ١٦٦ ج ٢ الطبقات الكبرى للشعراني )

العليق : هؤلاء هم الذين كانوا قدوة . فهل هؤلاء تقتدى ؟

على العالمين وانتقوا، يوهما لا تجزى نفس عن نفس شيئا ، ولا يقبل منها شفاعة ، ولا يؤخذ منها عدل ، ولا هم ينصرون » ( البقرة ٤٧ — ٤٨ )

وقوله تعالى : « ولا يقبل منها شفاعة » لئنى اسرائيل . هل ينطبق على المسلمين ؟

.. ..

### وفى تفسير ابن كثير عن الأهر الأول :

يقول تعالى : . ليس الأهر كما تمنيتم ولا كما تشتهون . بل الأهر : أنه من عمل سيئة وأحاطت به خطيئته . وهو من وافى يوم القيامة وليست له حسنة ، بل جميع أعماله سيئات . فهذا من أهل النار « والذين آمنوا وعملوا الصالحات » . أى آمنوا بالله ورسوله وعملوا الصالحات . من العمل الموافق للسريرة ، فهم من أهل الجنة . وهذا المقام شبيهه بقوله تعالى : « ليس بأمانىكم ولا أمانى أهل الكتاب . من يعمل سوءا يجز به ولا يجد له من دون الله وليا ولا نصيرا . ومن يعمل من الصالحات من فكر أو أنثى وهو مؤمن ، فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون نقيرا » قال محمد بن اسحق : حدثنى محمد بن أبى محمد ، عن سعيد — أو عكرمة — عن بن عباس : « بلى من كسب حسنة » أى عمل مثل أعمالكم . وكفر بهتل ما كفرتم به ، حتى يحيط به كرهه ، فما له من حسنة » وقال الحسن والسدى : السيئة الكبيرة من الكبائر . وقال الأعمش : خطئته : هو الذى يموت على خطاياها من قبل أن يتوب . وقال أبو العالية ومجاهد وقتادة والربيع ابن أنس : « وأحاطت به خطيئته » الموجبة الكبيرة .

ومن كلام ابن كثير يبين :

أ — أنه جعل المعنى فى المسلمين وفى اليهود .

ب — أنه ان فسر الخطيئة بالشرك ، يخرج المسلم العاصى من الخلود فى النار ، وإن فسر الخطيئة بالمعصية ، يدخل المسلم العاصى النار ، خالدا مخلدا فيها أبدا .

## وفى تفسير ابن كثير عن الأمر الثاني :

لما ذكرهم تعالى بنعمه أولا ، عطف على ذلك التحذير من طول نقمه بهم يوم القيامة ، فقال : « واتقوا يوما » يعنى يوم القيامة « لا تجزى نفس عن نفس شيئا » أى لا يغنى أحد عن أحد ، كما قال : « ولا تزر وازرة ، وزر أخرى » وقال : « لكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه » وقال : « يا أيها الناس اتقوا ربكم واخشوا يوما لا يجزى والد عن ولده ، ولا مولود هو جاز عن والده شيئا » فهذا أبلغ المقامات : أن كلا من الولد والوالد ، لا يغنى أحدهما عن الآخر شيئا . وقوله تعالى : « ولا يقبل منها شفاعاة » يعنى من الكافرين . كما قال : « فما تنفعهم شفاعاة الشافعين »

ومن كلام ابن كثير يتبين :

أ — أنه جعل المعنى فى المسلمين وفى اليهود .

ب — أنه نفى الشفاعاة عن الكافر ، ولم ينهها عن المسلم العاصى .

.. .. ..

## وفى تفسير الكشاف عن الأمر الأول :

« من كسب سيئة » من السيئات ، يعنى كبيرة من الكبائر « واحاطت به خطيئته » تلك واستولت عليه ، كما يحيط العدو ، ولم يتنص عنها بالتوبة . وقيل فى الاحاطة : كان ذنبه أغلب من طاعنه . وسأل رجل الحسن عن الخطيئة . فقال : سبحان الله . ألا أراك ذا اللحية ، وما تدرى ما الخطيئة ؟ انظر فى المصحف . فكل آية نهى فيها الله عنها وأخبرك انه من عمل بها أدخله النار ، فهى الخطيئة المحيطة .

## وفى تفسير الكشاف عن الأمر الثانى :

فان قلت : هل فيه دليل على أن الشفاعاة لا تقبل للعصاة ؟ قلت :

نعم . لأنه نفى أن تقضى نفس عن تفسير جها ، أخليت به من فعل أو ترك .  
ثم نفى أن تقبل منها شفاعه شفيح ، فعلم أنها لا تقبل للعصاة .

..

..

..

..

والفرق بين المفسرين الكريمين هو في أمر واحد . وهو أن « ابن  
كثير » أثبت الشفاعه للمسلم العاصي الذي مات على غير توبة ، و « الشيخ  
محمود بن عمر » نفى الشفاعه للمسلم العاصي الذي مات على غير توبة .  
فأيهما على حق ؟

ان الحق سيظهر من كلام « الامام فخر الدين الرازي » من تفسيره «  
في هذين الموضوعين الكبيرين ، موضوع الشفاعه ، وموضوع الوعد  
والوعد .



واليهود لما قتلوا من شأن العمل في الايمان ، وقالوا : اذا عذبنا  
بالنار ، فلن تمسنا النار الا اياما معدودات ، حرفوا التوراة في التشريعات  
لصالحهم ومما كتبوه بأيديهم في سفر اللاويين : « واذا زنى رجل مع امرأة  
فاذا زنى مع امرأة قريية ، فانه يقتل الزاني والزانية » ( لا ٢٠ : ١٠ )  
أى اذا زنى اليهودى باليهودية امرأة اليهودى مرييه ، فانه يمتل . واذا  
زنى بامرأة غير يهودية فانه لا يقتل . وفي هذا ما فيه من التعدى على  
حرمات الأمم والشعوب . ومما كتبوه بأيديهم في سفر التثنية : « لا تقرض  
اخاك بربا . ربا فضة أو ربا طعام ، أو ربا شيء ما ، مما يقرض بربا .  
كل ما تمتد اليه يدك في الأرض التي أنت داخل اليها لتملكها » ( تث ٢٣ : ١٩ — ٢٠ )  
أى أن الربا مباح من غير اليهودى . وهذا يدل على  
بعديهم على أموال الأمم والشعوب .

والنصارى لما ألغوا العمل من الايمان ، وقالوا : ان المسيح قد  
قتل وصلب فداء عننا بؤمن به ، وسيشفع لنا عند الله رب العالمين . جروا  
وزاء كل لذة ، وشبعوا من كل شيء . وأضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات .

وبعض المسلمين ألفوا العمل من الايمان . وقالوا للناس : الايمان هو التصديق بالقلب . وليس العمل ركنا من ركنيه . واذا عذب الله العاصي فسيكون لأيام معدودات . ولما أشاءوا هذا فى المسلمين ظهر غناء القيان والجوارى سرا وعلائية ، وظهر اختلاط الرجال والنساء سرا وعلائية حول أضرحة الموتى فى أيام الموالد والأعياد ، ومواسم الطاعات . وشاع الغزل بالذكر من أبى نواس وغيره . وقالوا : سيشفع لنا . وكل هذا أدى الى ضعف المسلمين ، وخروجهم من الأندلس وفلسطين ، وبلاد كثيرة ، يل أدى بهم الى القعود عن الجهاد فى سبيل الله .

.. ..

والامام فخر الدين الرازى هو محمد بن عمر بن الحسين الشافعى المذهب الأشعرى العقيدة . ولد فى الخامس والعشرين من شهر رمضان سنة أربع وأربعين وخمسمائة فى مدينة « الرى » وتلقى العلم عن أبيه الذى كان يلقب بخطيب الرى ، ثم قصد « الكمال السمعانى » و « مجد الدين الجبلى » واشتغل فى مبدأ أمره بالفقه ، ثم اشتغل بالعلوم الحكيمية . ويفال : انه كان يحفظ « السامل » لامام الحرمين . ويقال : انه كان فى « الرى » طبيب حاذق له ثروة ونعمة . وكان للطبيب ابنتان ، ولفخر الدين ابنان . فمرض الطبيب وأيذه بالموت ، فزوح ابنتيه لولدى فخر الدين ومات الطبيب فاستولى فخر الدين على جميع أمواله . ولازم الأسفار ، وعامل « سهاب الدين الغور » صاحب « غزنة » فى جملة من المال ، ثم مضى اليه لاستيفاء حقه منه ، مبالغ فى اكرامه والانتعام عليه ، وحصل له من جهته مال طائل ، وعاد الى خراسان ، واتصل بالسلطان « محمد ابن نكش » المعروف بعلاء الدين خوارزم شاه ، وحظى عنده ونال اسمى المراتب ، ولم يبلغ أحد منزلته عنده .

وهانت فى يوم الاثنين أول شوال سنة ست وستمائة . قال الفطى : « وكان يطعم على الكرامة ويبين خطاهم . فقيل : انهم توصلوا الى اطعمه السم . فهلك »

## ومن مؤلفاته :

- ١ - التفسير الكبير ، واسمه مفاتيح الغيب
  - ٢ - لباب الاشارات والتنبيهات .
  - ٣ - مناقب الامام الشافعى رضى الله عنه .
  - ٤ - تأسيس التتديس فى علم الكلام .
  - ٥ - الأربعون فى أصول الدين .
  - ٦ - المسائل الخمسون فى أصول الدين .
  - ٧ - المطالب العالية من العلم الالهى ٩ جزء .
  - ٨ - شرح عيون الحكمة . ٣ جزء
  - ٩ - القضاء والمقدر - جزء من المطالب - .
  - ١٠ - الأرواح العالية والسافلة - جزء من المطالب - .
  - ١١ - الفزوات وما يتعلق بها - جزء من المطالب - .
  - ١٢ - المحصول فى أصول الفقه .
  - ١٣ - محصل أفكار المتقدمين - فى علم الكلام - .
  - ١٤ - الفراسة .
  - ١٥ - لوامع البينات فى شرح أسماء الله والصفات .
  - ١٦ - السر المكتوم - فى السحر .
  - ١٧ - الجدل .
  - ١٨ - المعالم فى أصول الفقه .
  - ١٩ - المحصول فى أصول الفقه .
  - ٢٠ - الكاشف عن أصول الدلائل ومصول العلل .
  - ٢١ - المباحث المشرقية .
  - ٢٢ - نهاية العقول .
  - ٢٣ - الهدى .
- وكتب أخرى كتبرة .
- وعند هذا الحد نكتفى من الكلام . ونتجه الى كلام لهذا الامام الجليل .
- بن تفسيره - ونسأل الله تعالى أن يوفقنا الى الحق بفضلته وكرمه .
- آمين .

د/ أحمد حجازى أحمد المسقا

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذى وفقنا لأداء أفضل الطاعات ، ووفقنا على كيفية اكتساب أكمل السعادات ، وهدانا الى قولنا : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم من كل المعاصى والمنكرات « بسم الله الرحمن الرحيم » نشرع فى أداء كل الخيرات والمأمورات « الحمد لله » الذى له ما فى السموات « رب العالمين » بحسب كل المذوات والصفات « الرحمن الرحيم » على أصحاب الحاجات وأرباب الضرورات « مالك يوم الدين » فى إيصال الأبرار الى الدرجات ، وادخال الفجار فى الدرجات « أياك نعبد وأياك نستعين » فى القيام بأداء جملة التكليفات « اهدنا الصراط المستقيم » بحسب كل أنواع الهدايات « صراط الذين أنعمت عليهم » فى كل الحالات والمقامات « غير المغضوب عليهم . ولا الضالين » من أهل الجهالات والضلالات .

والصلاة على محمد . المؤيد بأفضل المعجزات والآيات ، وعلى آله وصحبه بحسب تعاقب الآيات ، وسلم تسليما .

أما بعد

فهذا كتاب فى الامان والأعمال فى مسمى اللغة وفى مسمى الشرع وفى الشفاعة لعصاة المسلمين ، وفى الوعد من الله للطائعين بالجنة وفى الوعيد من الله للعاصين بالنار ، ونسأل الله العظيم أن يوفقنا لتمامه ، وأن

يجعلنا فى الدارين أهلا لآكرامه وانعامه . انه خير موفق ومعين ، وباسعاف  
الطالبين قمين .

وهذا الكتاب مرتب على ثلاثة فصول : الأول : فى الايمان ، والثانى :  
فى الشفاعة ، والثالث فى الوعد والوعيد . وعلى الله التكلان . وهو  
حسبى ونعم الوكيل .

---



## المفصل الأول

فى

# الإيمان والأعمال

قال الله تعالى : « ألم . ذلك الكتاب لا ريب فيه . هدى للمتقين .  
الذين يؤمنون بالغيب ، ويقيمون الصلاة ، ومما رزقناهم ينفقون . والذين  
يؤمنون بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك . وبالآخرة هم يوقنون . أولئك  
على هدى من ربهم ، وأولئك هم المفلحون »

أختلف أهل القبلة فى منسمى الإيمان فى عرف الشرع (١) . ويجعلهم  
فرق أربع :

**الفئة الأولى الذين قالوا : الإيمان النعم لأفعال القلوب والجوارح  
والأقار باللسان . وهم المغنلة والخوارج ، والزيديّة ، وأهل الحديث (٢)**

(١) الإيمان فى اللغة هو التصديق . وهذا ليس محل النزاع بين  
المكلمين . ومحل النزاع هو الإيمان المرادف للفظ الإسلام . هل هو قول  
وعمل ، أو قول فقط ، أو عمل القلب فقط ؟  
(٢) أى عند هؤلاء جميعاً : الإسلام إيمان وعمل . أو الإيمان : إيمان  
وعمل .

يقول القرطبى فى تفسير قوله تعالى : « اذ قال له ربه : أسلم .  
قال : أسلمت لرب العالمين » : « والإسلام هنا على أتم وجوهه . والإسلام  
فى كلام العرب : الخضوع والانقياد للمستسلم . وليس كل إسلام إيماناً ،  
وكل إيمان إسلام ، لأن من آمن بالله فقد انقاد ، استسلم لله ، وليس كل  
من أسلم آمن بالله ، لأنه قد يتكلم فرقاً من السيوف ولا يكون ذلك إيماناً ،

**أما الخوارج .** فقد اتفقوا على أن الايمان بالله يتناول المعرفة بالله ويكل ما وضع الله عليه دليلا عفليا أو نقليا من الكتاب والسنة ، وينناول طاعة الله فى جميع ما أمر الله به من الأفعال والتروك ، صغيرا كان أو كبيرا . وقالوا مجموع هذه الأشياء هو الايمان ، وترك كل خصلة من هذه الخصال كفر . **وأما المعتزلة .** فقد اتفقوا على أن الايمان إذا عدى بالباء (٣) ، فالمراد به : التصديق . ولذلك يقال : فلان آمن بالله وبرسوله ، ويكون المراد : التصديق ، إذ الايمان بمعنى أداء الواجبات ، لا يمكن فيه هذه التعدية ، فلا يقال : فلان آمن بكذا إذا صلى وصام ، بل يقال : ملان آمن بالله ، كما يقال : صام وصلى لله ، فالايمن المعنى بالمباء يجرى على طريقة أهل اللغة (٤) ، أما إذا ذكر مطلقا غير معدى ، فقد اتفقوا

---

خلفا للقدرية . والخوارج حيث قالوا : أن الإسلام هو الايمان ، فكل مؤمن مسلم . وكل بمسلم مؤمن ، لقوله تعالى : « أن الدين عند الله الاسلام » ، فدل على أن الاسلام هو الدين ، وأن من ليس بمسلم فليس بمؤمن .  
ودليلنا قوله تعالى : « قالت الأعراب آمنا فل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا » الآية . فأخبر الله تعالى أنه ليس كل من أسلم مؤمنا ، فدل على أنه ليس كل مسلم مؤمنا . وقال ﷺ لسعد بن أبى وقاص لما قال له : أعط فلانا فانه مؤمن ، فقال النبى ﷺ : « أو مسلم » الحديث ، خرجه مسلم ، فدل على أن الايمان ليس الاسلام ، فان الايمان باطن ، والاسلام ظاهر ، وهذا مبين . وقد يطلق الايمان بمعنى الاسلام ، والاسلام ويراد به الايمان ، للزوم أحدهما للآخر وصدوره عنه كالاسلام الذى هو ثمرة الايمان وبلاية على صحته فاعلمه . وبالله التوفيق »

(٣) يتصد إذا قال الانسان : آمنت بكذا . يكون المراد منه : صدقت به . وهذا المعنى يكون فى الايمان بجزء من الايمان الكلى . كمن يؤمن بتنظيم النسل . وغيره لا يؤمن به . فان إيمانه بتنظيم النسل جزء من الايمان الكلى الذى هو مرادف لكلمة الاسلام .

(٤) يجرى على طريقة أهل اللغة : أى يكون الايمان بمعنى التصديق

على أنه منقول من المسمى اللغوى - الذى هو التصديق - الى معنى آخر (٥) .

ثم اختلفوا فيه على وجوه :

**أحدها :** أن الإيمان عبارة عن فعل كل الطاعات ، سواء كانت واجبة أو مندوبة ، أو كانت من باب الأموال أو الأعمال أو الاعتقادات . وهو قول وإسئل بن عطاء . وأبى الهذيل . والقاضى عبد الجبار بن أحمد .

**وثانيهما :** أنه عبارة عن فعل الواجبات فقط دون النوافل . وهو قول أبى على . وأبى هاشم .

**وثالثها :** أن الإيمان عبارة عن اجتناب كل ما جاء فيه الوعيد ، فالمؤمن عند الله كل من اجتنب كل الكبائر ، والمؤمن عندنا (٦) : كل من اجتنب كل ما ورد فيه الوعيد . وهو قول « النظام » ومن أصحابه من قال : شرط كونه مؤمنا عندنا وعند الله : اجتناب الكبائر كلها ،

**وأما أهل الحديث . فذكروا وجهين :**

**الأول :** أن المعرفة إيمان كامل . وهو الأصل . ثم بعد ذلك كل طاعة إيمان على حدة (٧) وهذه الطاعات لا يكون شيء منها إيمانا ، الا اذا كانت

---

(٥) المراد بالمعنى الآخر : هو الإيمان بالمعنى الشرعى المرادف للإسلام ومثل ذلك مثل الصلاة . فان معناها اللغوى هو الدعاء . ومعناها الشرعى : هو الهيئات المخصوصة من الركوع والسجود وغيرها . وجميع المعتزلة يقولون : الإيمان الذى بمعنى الإسلام : إيمان وعمل . والإيمان عندهم هو التصديق القلبى ، والنطق بالشهادتين هو شرط لأجراء الأحكام الدينية عليه من نكاح وميراث وسائر الأحكام . (٦) عندنا أى عند المعتزلة .

(٧) يلزم على قولهم : أن المسلم اذا آمن بالله ، لا يؤدي عملا من أعمال الشريعة الا اذا امتنع بعقله . وهذا باطل . فان الشريعة كلها كل ما يتجزأ والمسلم ملتزم بها وكلها سواء فهم علة الأمر أم لم يفهم علة .

مرتبة على الأصل الذى هو المعرفة ، وزعموا : أن الجحود وأنكار القلب : كفر . ثم كل معصية بعده : كفر على حدة ، ولم يجعلوا شيئا من الطاعات إيمانا ما لم توجد المعرفة والاقرار ، ولا شيئا من المعاصى كفرا ، ما لم يوجد الجحود والانكار ، لأن الفرع لا يحصل بدون ما هو أصله . وهو قول عبد الله بن سعيد بن كلاب .

**الثانى :** زعموا : أن الايمان اسم للطاعات كلها . وهو إيمان واحد . وجعلوا الفرائض والنوافل كلها من جملة الايمان (٨) ومن ترك شيئا من الفرائض فقد انتقص إيمانه ، ومن ترك النوافل لا ينتقص إيمانه . ومنهم من قال : الايمان اسم للفرائض دون النوافل .

**الفرقة الثانية الذين قالوا : الايمان ( يكون ) بالقلب واللسان معا .**  
وقد اختلف على مذاهب :

**الأول :** أن الايمان اقرار باللسان ومعرفة بالقلب ، وهو قول أبى حنيفة . وعامة الفقهاء ، ثم هؤلاء اختلفوا فى موضعين :

**أحدهما :** اختلفوا فى حبة هذه المعرفة ، فمنهم من فسرهما بالاعتقاد الجازم : سواء كان اعتقادا تقليديا أو كان علما صادرا عن الدليل — وهم الأكثرون الذين يحكمون بأن المقلد (١٠) مسلم ، ومنهم من فسرهما بالعلم الصادر عن الاستدلال .

**وثانيهما :** اختلفوا فى أن العلم المعتبر فى تحقيق الايمان ( هو ) علم بهماذا ؟ فقال بعض المتكلمين : هو العلم بالله وبصفاته على سبيل التمام

(٨) هذا قريب من رأى المعتزلة .

(٩) هذه المارقة تنفى العمل . ونقول الايمان يكفى فى دخول الجنة . والمؤلف على رأيها .

(١٠) المقلد هو المسلم العامى الذى يسمع من العلماء ويعمل بكلامهم .

والكمال . ثم انه لما كثر اختلاف الخلق فى صفات الله لا جرم اُثمدت كل طائفة على تكثير من غداها من الطوائف . وقال أهل الانصاف : المعتبر هو العلم بكل ما علم بالضرورة كونه من دين محمد ﷺ ، وعلى هذا القول ( يكون ) العلم بكونه تعالى عالما بالعلم أو عالما لذاته ، وبكونه مرئيا أو غيره : لا يكون داخلا فى معنى الايمان .

**المذهب الثاني :** ان الايمان هو التصديق بالقلب واللسان معا . وهو قول بشر بن عتاب المريسي ، وأبى الحسن الأشعري . والمراد من التصديق بالقلب : الكلام المضمم بالنفس .

**المذهب الثالث :** قول طائفة من الصوفية : وهو الايمان اقرار باللسان ، واخلاص بالقلب .

**الفرقة الثالثة الذين قالوا : الايمان عبارة عن عمل القلب فقط .**  
وهؤلاء قد اختلفوا على قولين :

**أحدهما :** ان الايمان عبارة عن معرفة الله بالقلب ، حتى أن من عرفه الله بقلبه ثم جحد بلسانه ، ومات قبل أن يقربه . فهو مؤمن كامل الايمان . وهو قول « جهم بن صفوان » أما معرفة الكتب والرسل واليوم الآخر ، فقد رعم أنها غير داخلة فى حد الايمان . وحكى الكعبى عنه : أن الايمان معرفة الله مع معرفة كل ما علم بالضرورة كونه من دين محمد ﷺ .

**وثانيهما :** أن الايمان مجرد التصديق بالقلب . وهو قول الحسين ابن الفضل البجلي .

**الفرقة الرابعة الذين قالوا : الايمان هو الاقرار باللسان فقط .**  
وهم فريقان :

**الأول :** أن الاقرار باللسان هو الايمان فقط ، لكن شرط كونه ايمانا حصول المعرفة فى القلب ، فالمعرفة شرط لكون الاقرار اللسانى ايمانا ،

لا أنها داخلة فى مسمى الايمان . وهو قول غيلان بن مسلم الدمشقى ،  
والفضل الرقاشى . وأن كان الكعبى قد أنكر كونه قولاً لغيلان .  
**الثانى :** ان الايمان مجرد الاقرار باللسان . وهول قول الكرامية ،  
وزعموا : أن المنافق مؤمن المظاهر ، كافر السريرة ، فثبت له حكم المؤمنين  
فى الدنيا ، وحكم الكافرين فى الآخرة .

**فهذا مجموع أقوال الناس فى مسمى الايمان فى عرف الشرع .**

\*\*\*

**والذى نذهب اليه :** أن الايمان عبارة عن التصديق بالقلب . ونفتقر  
ههنا الى شرح ماهية التصديق بالقلب : ان من قال العالم محدث فليس  
مدلول هذه الألفاظ كون العالم موصوفا بالحدوث ، بل مدلولها حكم ذلك  
القائل بكون العالم حادثا ، والحكم بتبوت الحدوث للعالم : مغاير لثبوت  
الحدوث للعالم . وهذا الحكم ذهنى بالثبوت أو بالانتفاء : أمر يعبر عنه  
فى كل لغة بلفظ خاص ، واختلاف الصيغ والعبارات مع كون الحكم ذهنى  
أمراً واحداً ، يدل على أن الحكم ذهنى ، أمر مغاير لهذه الصيغ  
والعبارات ، ولأن هذه الصيغ دالة على ذلك الحكم . والدال غير المدلول ،  
ثم نقول : هذا الحكم ذهنى غير العلم ، لأن الجاهل بالشئ قد يحكم  
به ، فعلمنا : أن الحكم ذهنى مغاير للعلم ، فالمراد من التصديق بالقلب :  
هو هذا الحكم ذهنى ، بقى ههنا بحث لفظى : هو أن المسمى بالتصديق  
فى اللغة هو ذلك الحكم ذهنى ، أم الصيغة الدالة على ذلك الحكم  
الذهنى ( ١١ ) وتحقيق القول فيه : قد ذكرناه فى أصول الفقه .

\*\*\*

( ١١ ) لاحظ أن المؤلف يذكر أقوال الفرق فى الايمان الذى هو مسمى  
المشرع ، أى الايمان المرادف للفظ الاسلام . لا الايمان الذى هو فى وضع  
اللغة بمعنى بصديق القلب بشئ ما . فيكون الايمان أو الاسلام عند المؤلف  
أقوال لا أعمال ، أو ايمان فقط . وبتوجه عليه اسكال وهو : ان الله قرن  
المعمل بالايمان فى استحقاق الجنة . فلماذا أخرجت المعمل من استحقاق  
الجنة وهو شرط لازم بنصوص القرآن ؟

وأذا عرفت هذه المقدمة فنتناول : الايمان عبارة عن التصديق بكل ما عرف بالضرورة كونه من دين محمد ﷺ مع الاعتقاد (١٢) فنفتقر في اثبات هذا المذهب الى اثبات قيود أربعة :

**القيود الأول :** ان الايمان عبارة عن التصديق . وبذل عليه وجوه .  
**الأول :** انه كان في أصل اللغة للتصديق ، فلو صار في عرف الشرع لمعير التصديق ، لزم أن يكون المتكلم به متكلماً بغير كلام العرب ، وذلك ينأى وصف القرآن بكونه عربياً (١٣) .

**الثاني :** ان الايمان أكثر الألفاظ دورانا على السنة المسلمين ، فلو صار منقولا الى غير مسماء الأصل ، لتوفرت الدواعي على معرفة ذلك المسمى ، ولاشتهر وبلغ الى حد التواتر (١٤) ، ولما لم يكن ذلك ، علينا : أنه بقي على أصل الوضع .

**الثالث :** أجمعنا على أن الايمان المعدي بحرف الباء ، مبقى على أصل اللغة ، فوجب أن يكون غير المعدي كذلك (١٥) .

(١٢) لماذا قال مع الاعتقاد ، ولم يقل مع العمل ، فان التصديق هو الاعتقاد ؟

(١٣) هذا يلزمه في مسمى الصلاة . فانها في عرف اللغة للدعاء . ونقلت من عرف اللغة الى المسمى الشرعي ، الذي هو أعمال وأقوال مخصوصة مختصة بالتكبير ومختصة بالتسليم . حتى أنه اذا قال المؤذن حي على الصلاة ، فهم السامعون المسمى الشرعي لا اللغوي .

(١٤) اشتهر وبلغ الى حد التواتر أن الايمان مرادف للإسلام ، كما اشتهر البر والحنطة والممبح ثلاثة لشيء واحد ، والذهب والعسجد ، والصمصام والسيف . وهكذا .

(١٥) الايمان المعدي بالباء مثل آمنت بتنظيم النسل . هو الباقي على أصل اللغة ، أي بمعنى التصديق . ومثله آمنت بمحمد بن عبد الله ، أي صدقت برسالاته ورسالته هي ايمان وعمل . وكلام المؤلف خارج عن الموضوع .

الرابع : ان الله تعالى كلما ذكر الايمان فى القرآن ، اضافة الى القلب (١٦) فقال : « من الذين قالوا : آمنا . بأموأهم . ولم تؤمن قلوبهم » وقوله : « وقلبه مطمئن بالايمان » وقوله : « كتب فى قلوبهم الايمان » وقوله : « ولكن قولوا : أسلمنا . ولما يدخل الايمان فى قلوبكم »

الخامس : ان الله تعالى أينما ذكر الايمان ، قرن العمل الصالح به . فلو كان العمل الصالح داخلا فى الايمان ، لكان ذلك تكرارا (١٧)

السادس : انه تعالى كثيرا ما ذكر الايمان وقرنه بالمعاصى (١٨) فقال : « الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم » وقال : « وان طائفتان من المؤمنين اختلفتا ، فإصلحا بينهما . فان بغت احدهما على الأخرى ، فقاتلوا التي تبغى حتى تهيء إلى أمر الله »

وأحتج ابن عباس على هذا بقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الفصاحص فى القتلى » من ثلاثة أوجه :

أحدهما : أن القصاص إنما يجب على المقاتل المتعمد ، ثم انه خاطبه (١٩) بقوله : « يا أيها الذين آمنوا » فدل على أنه مؤمن .

وثانيها : قوله : « فمن عفى له من أخيه شيء » وهذه الأخوة ليست.

---

(١٦) اذا ذكر الايمان بمعنى التصديق ، لا الايمان المرادف لكلمة الاسلام .

(١٧) هذا فى الايمان بمعنى التصديق ، لا الايمان المرادف لكلمة الاسلام .

ثم يقال للمؤلف : الايمان بمعنى التصديق لا يدخل الجنة . لأنه ذرنه بالعمل وهما معا يؤديان الى الجنة .

(١٨) اذا ذرنه فانه يقصد به الايمان المرادف لكلمة الاسلام . أى الذين قبلوا الاسلام ثم لم يظلموا أنفسهم .

(١٩) هو لم يخاطبه . وانما خاطب جماعة المؤمنين فى شخص ولى الأمر .



الا اخوة الايمان (٢٠) لقوله تعالى : « ذلك تخفيف من ربكم ورجمة » وهذا لا يلبق الا بالمؤمن .

**وهما يدل على المطلوب :** قوله تعالى : « والذين آمنوا ولم يهاجروا » .  
فهذا أبقي ليسييم الايمان لمن لم (٢١) يهاجر مع عظم الوعد في ترك الهجرة (٢٢) في قوله تعالى : « الذين تتوفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم » وقوله : « ما لكم من ولايتهم من شىء ، حتى يهاجروا » ومع هذا جعلهم مؤمنين . **ويدل أيضا عليه .** قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا (٢٣) لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء » . وقال : « يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول ونخونوا أماناتكم » . وقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا توبوا الى الله توبة نصوحا » والأمر بالتوبة لمن لا ذنب له (٢٤) محال. وقوله : « وتوبوا الى الله جميعا أيه المؤمنين »

لا يقال : فهذا يقتضى أن يكون كل مؤمن مذنباً ، وليس كذلك . هو أنه خص ما عدا المذنب ، فبقى فيهم جبه (٢٥)

**القيد الثانى :** ان الايمان ليس عبارة عن النصدىق اللسانى ، والدليل

(٢٠) المؤلف أفحم نفسه فان الاخوة هنا هى أخوة الدين . فالإيمان جاء بمعنى الدين .  
(٢١) هذا حكم فى الضرورة . أى آمنوا ولم يستطيعوا الهجرة ،  
(٢٢) فى ترك الهجرة للقادر .  
(٢٣) المعنى : يا من التزمت بالإيمان . افعلوا كذا ولا تفلعوا كذا .

(٢٤) المفصود يا من التزمت بالدين توبوا . أى انسوا المعاصيات التى نسأى عليها المعاصيات المخالفة للشريعة ، وانسوا المعاصيات المبيحة التى يملها الشيطان عليكم ويؤيده « وتوبوا الى جميعا » .  
(٢٥) يفصده أنه اذا كان غير المذنب مطالب بالتوبة ، فالمذنب مطالب بها من باب أولى أى بقيت آية « وتوبوا الى الله » حجة على المذنبين . وقوله خص ماعدا المذنب . صحيح . أى الآية خاطبت غير المذنبين .  
نكن ما صلة هذا بنفى الأعمال عن الايمان فى عرف الشرع ؟

عليه : قوله تعالى . « ومن الناس من يقول : آمنا بالله وباليوم الآخر . وما هم بمؤمنين » نفى كونهم مؤمنين ، ولو كان الايمان بالله عبارة عن التصديق اللساني ، لما صح هذا النفي .

**المقيد الثالث :** ان الايمان ليس عبارة عن مطلق التصديق ، لأن من صدق بالجبت والطاغوت ، لا يسمى مؤمنا .

**المقيد الرابع :** ليس من شرط الايمان : التصديق بجميع صفات الله عز وجل ، لأن الرسول عليه السلام كان يحكم بايمان من لم يخطر بباله كونه تعالى عالما لذاته ، أو بالعلم . ولو كان هذا المقيد وأمثاله شرطا معتبرا في تحقيق الايمان ، لما جاز أن يحكم الرسول بايمانه قبل أن يجربه في أنه هل يعرف ذلك أم لا ؟

**هذا هو بيان القول في تحقيق الايمان .**

\*\*\*

**فان قال قائل : ههنا صورتان :**

**الصورة الاولى :** من عرف الله تعالى بالدليل والبرهان ، ولما تم التعرفان ، مات ولم يجد من الزمان والوقت ما يتلفظ فيه بكلمة الشهادة . فهنا ان حكمتم بانه مؤمن ، فقد حكمتم بأن الإقرار اللساني غير معتبر في تحقيق الايمان . وهو خرق للاجماع ، وان حكمتم بانه غير مؤمن ، فهو باطل ، لقوله عليه السلام : « يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من ايمان » وهذا قلب طافح بالايمان ، فكيف لا يكون مؤمنا (٢٦) ؟

**الصورة الثانية :** من عرف الله تعالى بالدليل ووجد من الوقت ما أمكنه أن يتلفظ بكلمة الشهادة ، ولكنه يتلفظ بها . فان (٢٧) قلتم :

(٢٦) الجواب : أن هذه حالة أوجبها الضرورة كالميتة للمضطر . ولا يقاس عليها .

(٢٧) يسأل المؤلف لماذا لم يتلفظ بها ؟ ان كان كبيرا فحكمه معروف ،

أنه مؤمن فهو خرق للاجماع ، وان قلتتم : ليس بؤمن فهو باطل ، لقوله عليه السلام : « يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من الايمان » ولا ينتفى الايمان من القلب ، بالسكوت عن النطق .

**والجواب :** أن « الفزالي » منع من هذا الاجماع في صورتين ، وحكم بكونهما مؤمنين (٢٨) ، وان الامتناع عن النطق يجري مجرى المعاصي التي يؤتى بها مع الايمان .

---

=  
وان كان عجزا فحكمه معروف . ان كان كبرا فهو ليس بؤمن . لقوله تعالى : « وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم وان كان عجزا فمغفور له . » (٢٨) الأول مؤمن والثاني ان كان مستكبرا عن النطق فليس بمؤمن . الايمان المرادف لكلمة الاسلام .



## الفصل الثانى فى

# أنواع الشفاعة

قال الله تعالى : « يا بنى اسرائيل . اذكروا نعمتى التى أنعمت عليكم . وانى فضلكم على العالمين : واتقوا يوما . لا تجزى نفس عن نفس شيئا ، ولا يقبل منها شفاعة ، ولا يؤخذ منها عدل ، ولا هم ينصرون »

قوله تعالى : « واتقوا يوما . لا تجزى نفس عن نفس شيئا ، ولا يقبل منها شفاعة ، ولا يؤخذ منها عدل ، ولا هم ينصرون »

اعلم : أن اتقاء اليوم ( هو ) اتقاء لما يحصل فى ذلك اليوم من العقاب والمُسدائد . لأن نفس اليوم لا يتقى . ولا بد من أن يردّه أهل الجنة والنار جميعا . ما لمراد : ما ذكرناه . ثم انه تعالى وصف اليوم بأشد الصعوبات وأعظمها نهويلا . وذلك لأن العرب اذا دفع أحدهم الى كريمة ، وحاولت أعوانه دفاع ذلك عنه ، بذلت ما فى نفوسها الأبية ، من مقتضى الحمية ، فذبت عنه ، كما يذب الوالد عن ولده ، بغاية قوته . فان رأى من لا طاقة له بمتابعته ، عاد بوجهه الضراعه ، وصنوف الشفاعة . وحاول بالملاينة ما قصر عنه بالمخاشنة . وإن لم تغن عنه الحالقتان من الخسونة والليان ، لم يبق بعده الا فداء الشئ بمثله . اما مال ، أو غيره . وان لم تغن عنه هذه الثلاثة ، تعلل بما يرجوه من نصر الأخلاء والأخوان . فأخبر الله سبحانه : أنه لا يعنى شئ من هذه الامور عن المجرمين فى الآخرة .

## وبقى على هذا الترتيب سؤالا :

**السؤال الأول :** الفائدة من قوله : « لا تجزى نفس عن نفس شيئا »  
 هى الفائدة من قوله : « ولا هم ينصرون » فما المقصود من هذا النكرار ؟  
**والجواب :** المراد من قوله : « لا تجزى نفس عن نفس شيئا » : أنه  
 لا يتحمل عنه غيره ما يلزمه من الجزاء . وأما النصرة فهى أن يحاول تخليصه  
 عن حكم العقاب . وسنذكر فرقا آخر أن شاء الله تعالى .

**السؤال الثانى :** ان الله تعالى قدم فى هذه الآية قبول السفاعة ،  
 على أخذ الفدية . وذكر هذه الآية فى سورة البقرة بعد العشرين والمائة .  
 وقدم قبول الفدية على ذكر الشفاعة . فما الحكمة فيه ؟ **والجواب :** ان  
 من كان ميله الى حب المال ، أشد من ميله الى علو النفس ، فانه يقدم  
 التمسك بالشافعين على اعطاء الفدية . ومن كان بالعكس ، يقدم الفدية  
 على الشفاعة . ففائدة تغيير الترتيب ( هو ) الاشارة الى هذين الصنفين .



**ولنذكر الآن تفسير الألفاظ :** أما قوله تعالى : « لا تجزى نفس عن  
 نفس شيئا » فقال الثعال : الأصل فى جزى هذا عند أهل اللغة : قضى .  
 ومنه الحديث : ان رسول الله ﷺ قال لأبى بردة بن يسار : « تجزيك  
 ولا تجزى أحدا بعدك » ؟ هكذا يرويه أهل العربية « تجزيك » بفتح  
 التاء غير مهموزا ، أى تقضى عن أضحيتك وتنب ، ومعنى الآية : أن  
 يوم القيامة لا تنوب نفس عن نفس شيئا ، ولا تحمل عنها شيئا مما أصابها  
 بل بفر المرء فيه من أخيه وأمه وأبيه .

**ومعنى هذه النياية :** أن طاعة المطيع لا تقضى على العاصى ما كان  
 واجبا عليه ، وقد تقع هذه النياية فى الدنيا ، كالرجل يقضى عن قريبه  
 صديقه : دينه ، ويتحمل عنه ، فأما يوم القيامة فان قضاء الحقوق  
 انما يقع فيه من الحسنات . روى أبو هريرة قال : قال عليه السلام :

« رحم الله عبداً كان عنده لأخيه مظلمة فى عرض أو مال أو جاه ، فاستحله ثيل أن يؤخذ منه ، وليس ثم دينار ولا درهم . فإن كانت له حسنات ، أخذ من حسناته ، وإن لم يكن له حسنات ، حمل من سيئاته »

قال صاحب الكشاف : و « شيئاً » منقول به . ويجوز أن يكون فى موضع مصدر ، أى قليلاً من الجزاء . كنوله تعالى : « ولا يظلمون شيئاً » ومن قرأ « لا تجزى » من أجزاء عنه إذا أغنى عنه ، فلا يكون فى قراءته إلا بمعنى شيئاً من الاجزاء . تقدسه : تجزى فيه . ومعنى التنكير : أن نفساً من الأنفس ، لا تجزى عن نفس غيرها ، شيئاً من الأشياء . وهو الاقنطاط الكلى القطاع للمطامع .

أما قوله تعالى : « ولا يقبل منها شفاعة » فالشفاعة أن يسئوهب أحد لأحد شيئاً ويطلب له حاجه ، وأصلها : من الشفع الذى هو ضد الوتر . كأن صاحب الحاجة كان فرداً ، فصار الشفع له شفيعاً . أى صاراً زوجاً . واعلم : أن الضمير فى قوله : « ولا يقبل منها » راجع الى النفس الثانية المعاصية . وهى التى لا يؤخذ منها عدل ، ومعنى : « لا يقبل منها شفاعة » : أنها ان جاءت بشفاعة شفيع ، لا يقبل منها ، ويجوز أن يرجع الى النفس الأولى ، على أنها لو نسفت لها ، لم تقبل شفاعتها ، كما لا تجزى عنها شيئاً . أما قوله تعالى : « ولا يؤخذ منها عدل » أى فدية ، وأصل الكلمة : من معادله الشيء . تقول : ما أعدل بفلان أحداً ، أى لا أرى له نظيراً . قال تعالى : « نم الذين كفروا برهبهم يعدلون » ونظير هذه الآية : قوله تعالى : « ان الذين كفروا ، لو أن لهم ما فى الأرض جميعاً ، ومثله معه ، ليفتدوا به من عذاب يوم القيامة : ما تقبل منهم » وقوله تعالى : « ان الذين كفروا ومانوا وهم كفار ، فلن نقبل من أحدهم ملاء الأرض ذهباً ، ولو اماندى به » وقوله : « وإن تعدل كل عدل ، لا يؤخذ منها »

أما قوله تعالى : « ولا هم ينصرون » فاعلم : أن الناصر انهما يكون فى الدنيا ، بالمخالطة والقرايه . وقد أخبر الله تعالى : أنه لئس

يومئذ خلّة ولا شفاعة ، وأنه لا أنساب بينهم ، وإنما المرء يفر من أخيه وأمه وأبيه وقرباته ، قال القفال : والنصر يراد به المعونة . كتّوله : « انصر أخاك ظالما أو مظلوما » ومنه معنى الاغاثة . تقول العرب : ابرض منصورة أى مبطورة ، والغيث ينصر البلاد اذا أنبتها . مكانه أغاث أهلها . وقيل فى قوله تعالى : « من كان يظن أن لن ينصره الله » أى أن لن يرزقه ، كما يرزق الغيث البلاد ، ويسمى الانتقام نصرة وانتصارا ، قال تعالى : « ونصرناه من الفوم الذين كذبوا بآياتنا » فالوا : معناه فانتقمنا له . فقوليه تعالى : « ولا هم ينصرون » يحتل هذه الوجوه . فانهم يوم القيامة لا يغاثون ، ويحتمل أنهم اذا عذبوا لم يجدوا من ينتقم لهم من الله ، وفى الجملة : كأن النصر هو دفع الشدائد ، فأخبر الله تعالى أنه لا دافع هناك من عذابه .

\*\*\*

وبقى فى الآية مسالتان :

### المسألة الأولى

إن فى الآية أعظم تحذير عن المعاصى ، وأقوى ترغيب فى تلافى الإنسان ما يكون منه من المعصية بالتوبة ، لأنه اذا تصور أنه لبس بعد الموت استبدراك ولا شفاعة ولا نصر ولا فدية ، علم أنه لا خلاص له بالطاعة ، واذا كان لا يأمن كل ساعه من التقصر فى العبادة ، ومن فوت التوبة ، من حيث انه لا يئتين له فى البقاء : صار حذرا خائفا فى كل حال . والآية وان كانت فى بنى اسرائيل ، فهي فى المعنى مخاطبة لكل . لأن الوصف الذى ذكر فيها هو وصف لليوم . وذلك يعم كل من يحضر فى ذلك اليوم .

### المسألة الثانية

أجمعت الأمة على أن لحمد ﷺ شفاعة فى الآخرة . وحمل على ذلك قوله تعالى : « عسى أن يبيعتك ربك مقاما محمودا » وقوله تعالى :



« ولَسَوْفَ يَعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى » تم اختلفوا بعدها فى أن تُسْفَعَتْ عليه السلام لمن تكون ؟ أنكون للمؤمنين المستحقين للثواب ، أم تكون لأهل الكبائر المستحقين للعقاب ؟ فذهبت المعتزلة على أنها للمستحقين للثواب . وتأثير الشفاعة هو فى أن تحصل زيادة من المنافع على قدر ما يستحقوه . وقال أصحابنا : تأثيرها فى إسقاط العذاب عن المستحقين للعقاب ، وقال أصحابنا : تأثيرها فى إسقاط العذاب عن المستحقين للعقاب ، أما بأن ينفع لهم فى عرصة القيامة حتى لا يدخلوا النار ، أو أن دخلوا النار فيشفع لهم حتى يخرجوا منها ويدخلوا الجنة . واتفقوا على أنها ليست للكفار .

\*\*\*

### أدلة المعتزلة على نفى الشفاعة لعصاة المسلمين . بالقرآن والسنة )

واستدلَّت المعتزلة على انكار الشفاعة لأهل الكبائر بوجوه :

أحدها آية . قالوا : انها تدل على نفى الشفاعة من ثلاثة أوجه :

الأول : قوله تعالى : « لا تجزى نفس على نفس شيئا » ولو أُثِرَت الشفاعة فى إسقاط العقاب ، لكان قد أُجِزَت عن نفس شيئا .

الثانى : قوله تعالى : « ولا يقبل منها شفاعة » وهذه نكرة فى سياق النفي ، فتعم جميع أنواع الشفاعة .

والثالث : قوله تعالى : « ولا هم ينصرون » ولو كان محمد شفيعا لأحد من العصاة ، لكان ناصرا له . وذلك على خلاف الآية .

لا يقال : الكلام على الآية من وجهين :

الأول : ان اليهود كانوا يزعمون : أن آسأهم يشفعون لهم ، فأبسوا من ذلك ، فالآية نزلت فيهم .

**الثانى :** ان ظاهر الآية يقتضى نفى الشفاعة مطلقا ، الا انا أجمعنا على تطرق التخصيص اليه فى حق ريادة الثواب لأهل الطاعة ، فنحن أيضا نخصه فى حق المسلم صاحب الكبيرة بالدلائل التى نذكرها .

**لأننا نجيب عن الأول :** بأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب .

**وعن الثانى :** انه لا يجوز أن يكون المراد من الآية : نفى الشفاعة فى زيادة المنافع ، لأنه تعالى حذر من ذلك اليوم ، بأنه لا تنفع فيه شفاعة ، وليس يحصل التحذير اذا رجع نفى الشفاعة الى تحصيل زيادة النفع . لأن عدم حصول زيادة النفع ، ليس فيه خطر ولا ضرر . يبين ذلك : أنه تعالى لو قال : اتقوا يوما لا أزيد فيه منافع المستحق للثواب بشفاعة احد ، لم يحصل بذلك زجر عن المعاصى ، ولو قال : اتقوا يوما لا أسقط فيه عقاب المستحق للعقاب بشفاعة شفيع ، كان ذلك زجرا عن المعاصى ، فثبت : أن المقصود من الآية : نفى تأثير الشفاعة فى إسقاط العقاب ، لا نفى تأثيرها فى زيادة المنافع .

**وثانيها :** قوله تعالى : « ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع » والظالم : هو الآتى بالظلم . وذلك يتناول الكافر وغيره .

**لا يقال :** انه تعالى نفى أن يكون للظالمين شفيع يطاع ، ولم ينف شفيعا يجاب . ونحن نقول بموجبه ، بأنه لا يكون فى الآخرة شفيع يطاع ، لأن المطاع يكون فوق المطيع ، وليس فوقه تعالى أحد يطيعه الله تعالى ، **لأننا نقول :** لا يجوز حمل الآية على ما قلتم من وجهين :

**الأول :** ان العلم بأنه ليس فوقه تعالى أحد يعطيه ، متفق عليه بين العقلاء . أما من أثبتته سبحانه فقد اعترف أنه لا يطيع أحدا ، وأما من فاه فمع القول بالنفى ، استحال أن يعتقد فيه كونه مطيعا لغيره ، واذا ثبت هذا ، كان حمل الآية على ما ذكرتم ، حملا لها على معنى لا يفيد .

**الثاني :** انه تعالى نفى شفيعا يطاع ، والشفيع لا يكون الا دون المشفوع اليه ، لأن من فوقه يكون آمرا له وحاكما عليه . ومثله لا يسمى شفيعا . فأنافذ قوله : « شفيع » كونه دون الله تعالى . فلم يمكن حمل قوله « يطاع » على من فوقه ، فوجب حمله على أن المراد به : أنه لا يكون لهم شفيع يجاب .

**وثالثها :** قوله تعالى : « من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة » ظاهر الآية يقتضى نفى المشفاعات بأسرها .

**ورابعها :** قوله تعالى : « وما للظالمين من أنصار » ولو كان الرسول يشفع للفاسيق من أمته ، لو صفوا بأنهم منصورون . لأنه اذا تخلص بسببه شفاعة الرسول عن العذاب ، فقد بلغ الرسول النهاية فى نصرته .

**وخامسها :** قوله تعالى « ولا يشفعون الا لمن أرقضى » أخبر تعالى عن ملائكته أنهم لا يشفعون لأحد الا أن يرتضيه الله عز وجل . والفاسيق ليس بهر ترضى عند الله تعالى . واذا لم تشفع الملائكة له ، فكذا الأنبياء عليهم السلام لأنه لا قائل بالفرق .

**وسادسها :** قوله تعالى : « فما تنفعهم شفاعة الشافعين » ولو أثرت الشفاعة فى إسقاط العقاب ، لكانت النفاة قد تنفعهم . وذلك ضد الآية .

**وسابعها :** ان الأمة مجمعة على أنه ينبغى أن نرغب الى الله تعالى فى أن يجعلنا من أهل شفاعته عليه السلام ويقولون فى جملة ادعيتهم : واجعلنا من أهل شفاعته ، فلو كان المستحق للشفاعة هو الذى نخرج من الدنيا مصرا على الكبائر ، لكانوا قد رغبوا الى الله تعالى فى أن يختم لهم ( وهم ) مصرين على الكبائر . **ولا يقال :** لهم لا يجوز أن يقال : أنهم يرغبون الى الله تعالى فى أن يجعلهم من أهل شفاعته ، اذا خرجوا مصرين . لا أنهم يرغبون فى أن يختم لهم مصرين . كما أنهم يقولون فى.

دعائهم : اجعلنا من التوابين ، وليسوا يرغبون فى أن يذنبوا ثم يتوبوا ،  
وانما يرغبون فى أن يوفقهم للتوبة إذا كانوا مذنبين . وكلتا الرعبتين  
مشروطة بشرط ، وهو تقدم الاصرار ونقدم الذنب ، **لأننا نقول** : الجواب  
عنه من وجهين :

**الأول** : ليس يجب اذا شرطنا شرطا فى قولنا : اللهم اجعلنا من  
التوابين ، أن نزيد شرطا فى قولنا : اجعلنا من أهل الشفاعة .

**الثاني** : أن الأمل فى كلتا الرغبتين الى الله تعالى يسألون منه تعالى  
أن يفعل بهم ما يوصلهم الى المرغوت فيه . فمضى قولهم :  
اجعلنا من التوابين ، يرغبون فى أن يوفقهم للتوبة من الذنوب ، وفى  
الثانى يرغبون فى أن يفعل بهم ما يكونون عنده أهلا لشفاعته عليه السلام ،  
ولو لم تحصل أهلية الشفاعة الا بالخروج من الدنيا مصرا على الكبائر ،  
لكان سؤال أهلية الشفاعة ، سؤالا للإخراج من الدنيا ، حال الإصرار  
على الكبائر ، وذلك غير جائز بالاجماع . أما على قولنا : أن أهلية  
الشفاعة انما تحصل بالخروج من الدنيا ، مستحقا للثواب ، كان سؤال  
أهلية الشفاعة حسنا . فظهر الفرق .

**وثالثها** : ان قوله تعالى : « وان الفجار لفي جحيم ، يصلونها  
يوم الدين ، وما هم عنها بغائبين » يدل على أن كل الفجار بدخلون  
النار ، وأنهم لا يغيثون عنها . واذا ثبت أنهم لا يغيثون عنها ، ثبت  
أنهم لا يخرجون منها ، واذا كان كذلك ، لم يكن للشفاعة أثر ، لا فى  
العفو عن العقاب ، ولا فى الإخراج من النار بعد الإدخال فيها .

**وتاسعها** : قوله تعالى : « يدبر الأمر . ما من شفيع الا من بعد  
أذنه » فنفى الشفاعة ممن لم يأذن فى شفاعته . وكذا قوله : « من ذا  
الذى يشفع عنده الا بأذنه » وكذا قوله تعالى : « لا يتكلمون الا من أذن  
له الرحمن . وقال صوابا » وأنه تعالى لم يأذن فى الشفاعة فى حق  
أصحاب الكبائر . لأن هذا الأذن لو عرف ، لعرف اما بالعقل أو بالنقل

أما العذل فلا مجال له فيه ، وأما النقل فلما بالتواتر أو بالآحاد . والآحاد لا مجال له فيه . لأن رواية الآحاد ، لا تنفيذ إلا الظن . والمسألة علمية . والتمسك فى المطالب العلمية بالدلائل الظنية غير جائز . وأما بالتواتر بالنواتر فباطل . لأنه لو حصل ذلك ، لعرفه جمهور المسلمين . ولو كان كذلك ، لما أنكروا هذه الشفاعة ، وحيث أطبق الأكثرون على الإنكار ، علمنا : أنه لم يوجد هذا الاذن .

**وعاشرها :** قوله تعالى : « الذين يحملون العرش ومن حوله ، يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به ، ويستغفرون للذين آمنوا : ربنا وسعت كل شيء رحمة وعلما . فاغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك » ولو كانت الشفاعة حاصلة للفاسيق ، لم يكن لنفيدها بالتوبة ، ومتابعة السبيل معنى .

**الحادى عشر :** الأخبار الدالة على أنه لا توجد الشفاعة فى حق أصحاب الكبائر . وهى أربعة :

**الأول :** ما روى العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبى هريرة أنه عليه الصلاة والسلام دخل المثبره . فقال : « السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانما ان شاء الله بكم لاحقون ، وددت أنى قد رأيت اخواننا » قالوا : يا رسول الله السنا اخوانك ؟ قال : « بل أنتم أصحابى . واخواننا الذين لم يأتوا » قالوا : يا رسول الله كيف نعرف من أبى بعدك من أمتك ؟ قال : « أرايت ان كان لرجل خيل غرمحجلة مى خيل دهل . فهل لا يعرف خيله ؟ » قالوا : بلى يا رسول الله ، قال : « فانهم يأتون يوم القيامة غرا محجلين من البوصء ، وأنا فرطهم على الحوض ، ألا فليبادن رجالا من حوضى ، كما يذاذ البعير الضال . أناادهم : ألا هلموا . ألا هلموا » فيقال : انهم قد بدلوا بعدك . فأقول : « فسحقا فسحقا » **والاستدلال بهذا الخبر على نفي الشفاعة ( هو )** أنه لو كان نسميعا لهم ، لم يكن يقول : « فسحقا فسحقا » لأن التسميع لا يقول ذلك ، وكيف يجوز أن يكون شفيعا لهم مى الخلاص من العقاب الدائم ، وهو يمنهم شربه ماء ؟

**الثاني :** روى عبد الرحمن بن سابط عن جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ قال لكعب بن عجرة : « يا كعب بن عجرة . أعيدك بالله من أمارات السفهاء . أنه سيكون أمراء من دخل عليهم فأعانهم على ظلمهم ، وصدقهم بكذبهم ، فليس منى ولست منه ، ولن يرد على الحوض . ومن لم يدخل يعنهم على ظلمهم ، ولم يصدقهم بكذبهم ، فهو منى وأنا منه ، وسيرد على الحوض ، يا كعب بن عجرة . الصلاة قربان . والصوم جنة . والصدقة تطفىء الخطيئة كما يطفىء الماء النار ، يا كعب بن عجرة . لا يدخل الجنة لحم نبت من سحت » والاستدلال بهذا الحديث من ثلاثة أوجه :

**أحدها :** أنه إذا لم يكن من النبي ولا النبي منه ، فكيف يشفع له ؟  
**وثانيهما :** قوله : « لم يرد على العوض » دليل على نفى الشفاعة . لأنه إذا منع من الوصول الى الرسول ، حتى لا يرد عليه الحوض ، فبأن يتمتع الرسول من خلاصه من العقاب أولى .

**وثالثها :** أن قوله : « لا يدخل الجنة لحم نبت من المسحت » صريح في أنه لا اثر للشفاعة في حق صاحب الكبيرة .

**الثالث :** عن أبي هريرة قال : قال عليه الصلاة والسلام : « لا ألفين أحدكم يوم القيامة على رقبته شاة لها ثفاء ، يقول : يا رسول الله . أغثنى . فأقول : لا أملك لك من الله شيئا . قد بلغت » وهذا صريح في **المطلوب** . لأنه إذا لم يملك له من الله شيئا ، فليس له في الشفاعة نصيب .

**الرابع :** عن أبي هريرة قال : قال عليه الصلاة والسلام : « ثلاثة أنا خصيهم يوم القيامة — ومن كنت خصمه : خصمته — رجل أعطى به ثم غدر ، ورجل باع حرا فأكل ثمنه ، ورجل استأجر أجيرا ، فاستوفى منه ولم يؤده أجرته » والاستدلال به : أنه عليه الصلاة والسلام لما كان خصيما لهؤلاء ، استحال أن يكون شفيعا لهم .

فهذا مجموع وجوه المعتزلة في هذا الباب .

\*\*\*

## ( أدلة أهل السنة على ثبوت الشفاعة لعصاة المسلمين )

أما أصحابنا • فقد تمسكوا فيه بوجوه :

**أحدها :** قوله سبحانه وتعالى حكاية عن عيسى عليه السلام : « ان تعذبهم فانهم عبادك ، وان تغفر لهم ، فانك أنت العزيز الحكيم » **وجه الاستدلال :** أن هذه الشفاعة من عيسى عليه السلام اما أن يقال : انها كانت في حق الكفار ، أو في حق المسلم المطيع ، أو في حق المسلم صاحب الصغيرة ، أو المسلم صاحب الكبيرة بعد التوبة ، أو المسلم صاحب الكبيرة قبل التوبة ، والقسم الأول باطل ، لأن قوله تعالى : « وان تغفر لهم ، فانك أنت العزيز الحكيم » لا يليق بالكفار ، والقسم الثاني والثالث والرابع باطل . لأن المسلم المطيع والمسلم صاحب الصغيرة والمسلم صاحب الكبيرة ، لا يجوز بعد التوبة ، تعذيبه عقلا عند الخصم ، وإذا كان كذلك ، لم يكن قوله : « ان تعذبهم فانهم عبادك » لاثقا بهم . وإذا بطل ذلك ، لم يبق الا أن يقال : ان هذه الشفاعة اتها وردت في حق المسلم صاحب الكبيرة ، قبل التوبة . وإذا صح القول بهذه الشفاعة في حق عيسى عليه السلام ، صح القول بها في حق محمد ﷺ ضرورة أنه لا قائل بالفرق .

**وثانيها :** قوله تعالى حكاية عن ابراهيم عليه السلام : « فمن تبعني فانه مني ، ومن عصاني فانك رحيم » فقله : « ومن عصاني فانك غفور رحيم » لا يجوز حمله على الكافر ، لأنه ليس أهلا للمغفرة بالاجماع ، ولا حمله على صاحب الصغيرة ، ولا على صاحب الكبيرة بعد التوبة ، لأن غفرانه لهم واجب عقلا عند الخصم ، فلا حاجة له الى الشفاعة . فلم يبق الا حمله على صاحب الكبيرة قبل التوبة ، **ومما يؤكد دلالة هاتين الآيتين على ما قلناه :** ما رواه البيهقي في كتاب شعب الايمان أنه عليه الصلاة والسلام نلا قوله في ابراهيم « ومن عصاني فانك غفور رحيم » وقول عيسى عليه لسلام : « ان نعذبهم فانهم عبادك » الآية . ثم رفع

يديه وقال : « اللهم أمتى أمتى . وبكى . فقال الله تعالى يا جبريل اذهب الى محمد وريك أعلم فسله ما يبيك . فأتاه جبريل ، فسأله فأخبره رسول الله ﷺ بما قال ، فقال الله عروجل : يا جبريل اذهب الى محمد . فقل له : انا سنرضيك متى أمتك ولا نستوعك » رواه مسلم فى الصحيح .

**وثالثها :** قوله تعالى فى سورة مريم : « يوم نحشر المتقين الى الرحمن ومداً ، ونسوق المجرمين الى جهنم ورداً ، ولا يملكون الشفاعة الا من اتخذ عند الرحمن عهداً » فنقول : لبس فى ظاهر الآية : أن المقصود من الآية : أن المجرمين لا يملكون الشفاعة لغيرهم ، أو أنهم لا يملكون شفاعه غيرهم لهم ، لأن المصدر كما يجوز ويحسن اضافته الى الفاعل ، يجوز ويحسن اضافته الى المفعول ، الا أننا نقول : حمل الآية على الوجه الثانى : أولى ، لأن حملها على الوجه الأول ، يجرى مجرى ايضاح الواضحات . فان كل أحد يعلم أن المجرمين الذين يسافون الى جهنم ورداً ، لا يملكون الشفاعة لغيرهم . فثعين حملها على الوجه الثانى . اذا ثبت هذا فنقول : الآية تدل على حصول الشفاعة لأهل الكبائر . لأنه قال عقيبة : « الا من اتخذ عند الرحمن عهداً » والتقدير : أن المجرمين لا يستحقون أن يشفع لهم غيرهم ، الا اذا كانوا اتخذوا عند الرحمن عهداً وكل من اتخذ عند الرحمن عهداً ، وجب دخوله فيه . وصاحب الكبيرة اتخذ عند الرحمن عهداً — وهو التوحيد والاسلام — فوجب أن يكون داخلاً تحته . أفصى ما فى الباب أن يقال : واليهودى اتخذ عند الرحمن عهداً — وهو الايمان بالله — فوجب دخوله تحته . لكننا نقول : نرك العمل به فى حثه لضرورة الاجماع ، فوجب أن يكون معمولاً به فيما وراءه .

**ورابعها :** قوله تعالى فى صمة الملائكة : « ولا يشفعون الا لمن ارتضى » وجه الاستدلال به : أن صاحب الكبيرة مرتضى عند الله تعالى ، وكل من كان مرتضى عند الله تعالى ، وجب أن يكون من أهل الشفاعة ، انها قلنا : ان صاحب الكبيرة مرتضى عند الله تعالى : لأنه مرتضى عند



الله بحسب ايمانه وتوحيده . وكل من صدق عليه أنه مرتضى عند الله بحسب هذا الوصف ، يصدق عليه أنه مرتضى عند الله تعالى . لأن المرتضى عند الله جزء من مفهوم قولنا : مرتضى عند الله بحسب ايمانه ، ومتى صدق المركب ، صدق المفرد . فثبت : أن صاحب الكبيرة مرتضى عند الله ، وإذا ثبت هذا ، وجب أن يكون من أهل الشفاعة . لقوله تعالى : « ولا يشفعون الا لمن ارتضى » نفى الشفاعة الا لمن كان مرتضى . والاستثناء عن النفي : اثبات . موجب أن يكون المرتضى أهل لشفاعتهم . وإذا ثبت أن صاحب الكبيرة داخل في شفاعة الملائكة ، وجب دخوله في شفاعة الأنبياء وشفاعة محمد ﷺ ضرورة أنه لا قائل بالمزق .

**فان قيل :** الكلام على هذا الاستدلال من وجهين :

**الأول :** أن الفاسق ليس بمرتضى ، فوجب أن لا يكون أهلاً لشفاعة الملائكة ، وإذا لم يكن أهلاً لشفاعة الملائكة ، وجب أن لا يكون أهلاً لشفاعة محمد ﷺ وأنما قلنا : أنه ليس بمرتضى ، لأنه ليس بمرتضى بحسب فسقه وفجوره . ومن صدق عليه أنه ليس بمرتضى بحسب فسقه ، صدق عليه أنه ليس بمرتضى بعين ما ذكرتم من الدليل . وإذا ثبت أنه ليس بمرتضى ، وجب أن لا يكون أهلاً لشفاعة الملائكة . لأن قوله تعالى : « ولا يشفعون الا لمن ارتضى » يدل على نفى الشفاعة عن الكل ، إلا في حق المرتضى . فإذا كان صاحب الكبيرة غير مرتضى ، وجب أن يكون داخلاً في النفي .

**الوجه الثاني :** أن الاستدلال بالآية إنما يتم لو كان قوله : « ولا يشفعون الا لمن ارتضى » منه : ولا يشفعون الا لمن ارتضاه الله ، أما لو حملناه على أن المراد : ولا يشفعون الا لمن ارتضى الله منه شفاعته . حينئذ لا تدل الآية ، الا إذ ثبت أن الله تعالى ارتضى شفاعة صاحب الكبيرة . وهذا أول المسألة .

**والجواب عن الأول :** أنه ثبت في العلوم المنطقية أن المهملتين.

لا يتناقضان ، فقولنا : زيد عالم ، زيد ليس بعالم : لا يتناقضان . لاحتمال أن يكون المراد : زيد عالم بالفقه ، زيد ليس بعالم بالكلام . وإذا ثبت هذا ، فكذا قولنا : صاحب الكبيرة مرتضى . صاحب الكبيرة ليس بمرتضى : لا يتناقضان . لاحتمال أن يقال : أنه مرتضى بحسب دينه ، بمرتضى بحسب فسقه ، وأيضاً : فمضى ثبت أنه مرتضى بحسب إسلامه ، ثبت مسه كونه مرتضى ، وإذا كان المستثنى هو مجرد كونه مرتضى ، ومجرد كونه مرتضى حاصل عند كونه مرتضى بحسب إيمانه ، وجب دخوله تحت الاستثناء وخروجه عن المستثنى منه ، ومتى كان كذلك ، ثبت أنه من أهل الشفاعة .

**وأما السؤال الثاني . فجوابه :** ان حمل الآية على أن يكون معناها : ولا يشفعون الا لمن ارتضاه الله : أولى من حملها على أن المراد : ولا يشفعون الا لمن ارتضى الله شفاعته . لأن على التقدير الأول ، تفيد الآية الترغيب ، والترهيب على طلب مرضاة الله عز وجل ، والاحتراز عن معاصيه . وعلى اتقدير الثاني لا تفيد الآية ذلك . ولا شك أن تفسير كلام الله تعالى بما كان أكثر فائدة أولى ،

**وخامسها :** قوله تعالى في صفة الكفار : « فما تنفعهم شفاعة الشافعين » خصهم بذلك ، فوجب أن يكون حال المسلم بخلافه . بناء على مسألة دليل الخطاب .

**وسادسها :** قوله تعالى لمحمد ﷺ : « واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات » **هذه الآية :** على أنه تعالى أمر محمداً بأن يستغفر لكل المؤمنين والمؤمنات . وصاحب الكبيرة مؤمن ، وإذا كان كذلك ، ثبت : أن محمداً ﷺ استغفر لهم ، وإذا كان كذلك ، ثبت : ان الله تعالى قد غفر لهم . والا لكان الله تعالى قد أمره بالدعاء ، ليرد دعاءه . فيصير ذلك محض التحقير والایذاء . وهو غير لائق بالله تعالى ولا بمحمد ﷺ . فدل على أن الله تعالى لما أمر محمداً بالاستغفار لكل

الفصحة ، فقد استجاب دعاءه ، وذلك انما يتم لو غفر لهم . ولا معنى للشفاعة الا هذا .

**وتسابعها :** قوله تعالى : « واذا حييتم بتحية ، فحيوا بأحسن منها » ، أو ردوها « فالله تعالى أمر الكل بأنهم اذا حياهم أحد بتحية أن يقابلوا تلك التحية ، بأحسن منها ، أو بأن يردوها ، ثم أمرنا بتحية محمد ﷺ حيث قال : « يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما » والصلاة من الله رخصة ولا فساد أن هذا تحية ، ولما طلبنا من الله الرحمة لمحمد عليه الصلاة والسلام ، وجب بمقتضى قوله : « فحيوا بأحسن منها » أو ردوها . أن يفعل محمد مثله . وهو أن يطلب لكل المسلمين الرحمن من الله تعالى ، وهذا هو معنى الشفاعة ، ثم توافقنا على أنه عليه الصلاة والسلام غير مردود الدعاء ، فوجب أن يقبل الله شفاعته في الكل . وهو المطلوب .

**وثامنها :** قوله تعالى : « ولو أنهم اذ ظلموا أنفسهم جاءوك ، فاستغفروا لهم الرسول ، لوجدوا الله توأبا رحيما » وليس في الآية ذكر التوبة ، والآية تدل على أن الرسول متى استغفر للعصاة والظالمين ، مان الله يغفر لهم . وهذا يدل على أن شفاعة الرسول في حق أهل الكبائر : مقبولة في الدنيا ، فوجب أن تكون مقبولة في الآخرة ، لأنه لا قائل بالفرق .

**وتاسعها :** أجمعنا على وجوب الشفاعة لمحمد ﷺ فتأثيرها اما ان يكون في زيادة المنافع ، أو في اسقاط المضار . والأول باطل . والا لكنا شافعين للرسول عليه الصلاة والسلام اذا طلبنا من الله تعالى أن يزيد في فضله ، عندما نقول : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد . واذا بطل هذا القسم ، تعين الثاني . وهو المطلوب .

**فان قيل :** انما لا يطلق علينا كوننا شافعين لمحمد ﷺ لوجهين :

**الأول :** ان الشفيع لابد أن يكون أعلى رتبة من المشفوع له ، ونحن

وان كنا نطلب الخير له عليه الصلاة والسلام ولكن لما كنا أدنى رتبة منه عليه الصلاة والسلام لم يصح أن نوصف بكوننا شافعين له .

**الثاني :** قال أبو الحسين : سؤال المنافع لغير انما يكون بشيعة ، إذا كان فعل تلك المنافع ، لأجل سيئاله ، ولولاه لم تفعل ، أو كان لسؤاله تأثير في فعلها ، فأما إذا كانت تفعل ، سواء بسألها أو لم يسألها ، وكان عرض للسائل التقرب بذلك إلى السئول — وان لم يستحق السئول له بذلك السؤال منفعة زائدة — فان ذلك لا يكون شفاعته له ، ألا ترى أن السلطان إذا عزم على أن يعقد لابنه ولاية ، فحثه بعض أوليائه على ذلك ، وكان يفعل ذلك لا محالة ، سواء حثه عليه أو لم يحثه ، وقصد بذلك التقرب إلى السلطان ، ليحصل له بذلك منزلة عنده ، فانه لا يقال : انه يتشفع لابن السلطان . وهذه جاللتنا في حق الرسول ﷺ فبما نسأله له من الله تعالى ، فلم يصح أن نكون شافعين .

**والجواب على الأول :** لا نسلم أن الرتبة معتبرة في الشفاعة ، والدليل عليه : أن الشميع انما سمي سفيما مأخوذاً من الشفع ، وهذا المسمى لا يعتبر فيه الرتبة ، فسقط قولهم ، وبهذا الوجه يسقط السؤال الثاني .

**وأيضاً :** نقول في الجواب عن السؤال الثاني : انا وان كنا نقطع بأن الله تعالى يكرم رسوله ويعظمه . سواء سألت الأمة ذلك أو لم تسأل ، ولكننا لا نقطع بأنه لا يجوز أن يريد في اكرامه ، بسبب سؤال الأمة ذلك على وجه ، لولا سؤال الأمة ، لما حصلت تلك الزيادة . وإذا كان هذا الاحتمال يجوز ، وجب أن يبتى تجويز كوننا شافعين للرسول ﷺ وبما بطل ذلك باتفاق الأمة ، بطل قولهم .

**وعاشرها :** قوله تعالى في صفة الملائكة : « الذين يحملون العرش ومن حوله ، يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به ، ويستغفرون للذين آمنوا » وصاحب الكبيرة من جملة المؤمنين ، فوجب دخوله في جملة من تستغفر

الملائكة لهم ، أمضى ما فى الباب : أنه ورد بعد ذلك قوله : « مغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك » الا أن هذا لا يقتضى تخصيص ذلك العام . لما ثبت فى أصول الفقه : أن اللفظ العام إذا ذكر بعده بعض أقسامه ، فإن ذلك لا يوجب تخصيص ذلك العام بذلك الخاص .

**الحادى عشر : الأخبار الدالة على حصول الشفاعة لأهل الكبائر ، ولنذكر منها ثلاثة أوجه :**

**الأول :** قوله عليه الصلاة والسلام : « شفاعتى لأهل الكبائر من أمتى » **قالت المعتزلة :** الاعتراض عليه من ثلاثة وجوه : **أحدها :** أنه خبر واحد . ورد على مضادة القرآن . فإنا بينا : أن كثيرا من الآيات يدل على نفى هذه الشفاعة ، وخبر الواحد إذا ورد على خلاف القرآن : وجب رده ، **وثانيها :** أنه يدل على أن شفاعته ليست إلا لأهل الكبائر . وهذا غير جائز ، لأن شفاعته منصب عظيم ، فتخصيصه بأهل الكبائر فقط ، يقتضى حرمان أهل الثواب عنه . وذلك غير جائز ، لأنه لا أقل من النسوية ، **وثالثها :** أن هذه المسألة ليست من المسائل العملية ، فلا يجوز الاكتفاء فيها بالظن . وخبر الواحد لا يفيد إلا الظن ، فلا يجوز التمسك مى هذه المسألة بهذا الخبر . ثم إن سلمنا صحة الخبر ، لكن فيه احتمالات :

**أحدها :** أن يكون المراد منه الاستفهام بمعنى الإنكار ، يعنى : أشفاعتى لأهل الكبائر من أمتى ؟ كما أن المراد من قوله : « هذا ربى » أى أهذا ربى ؟

**وثانيها :** أن لفظ الكبيرة غير مختص لا فى أصل اللغة ، ولا فى عرف الشرع بالمعصية ، بل كما يتناول المعصية ، بنناول الطاعة . فال تعالى مى صفة الصلاة : « وأنها لكبيره الا على الخاشعين » وإذا كان كذلك ، فقولهُ : « لأهل الكبائر » لا يجب أن يكون المراد منه : أهل المعاصى الكبيرة ، بل لعل المراد منه : أهل الطاعات الكبيرة . **فإن قيل :** هب أن

لفظ الكبيرة يتناول الطاعات والمعاصي . ولكن قوله : « أهل الكبائر » صيغة جمع مقرونة بالألف واللام . فيفيد العموم . فوجب : أن يدل الخبر على ثبوت الشفاعة لكل من كان من أهل الكبائر ، سواء كان من أهل الطاعات الكبيرة أو المعاصي الكبيرة . قلنا : لفظ الكبائر وإن كان للعموم ، إلا أن لفظ « أهل » مخرد . فلا يفيد العموم . فيكفى في صدق الخبر شخص واحد من أهل الكبائر . فنحمله : على الشخص الآتي بكل الطاعات . فإنه يكفي في العمل بمقتضى الحديث : حمله عليه .

**وثالثها :** هب أنه يجب حمل أهل الكبائر على أهل المعاصي الكبيرة . لكن أهل المعاصي الكبيرة ، أعم من أهل المعاصي الكبيرة بعد التوبة أو قبل التوبة ؟ فنحن نحمل الخبر على أهل المعاصي الكبيرة بعد التوبة ، ويكون تأثير الشفاعة في أن يتفضل الله عليه بما انحبط من ثواب طاعته المتقدمة على فسقه . سلمنا دلالة على قولكم . لكنه معارض بما روى عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال : « أشفاعتى لأهل الكبائر من أمتي » ؟ ذكره مع همزة الاستفهام على سبيل الإنكار . وروى الحسن عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال : « ما ادخرت شفاعتي إلا لأهل الكبائر من أمتي »

واعلم : أن الانصاف أنه لا يمكن التمسك في مثل هذه المسألة بهذا الخبر وحده . ولكن بمجموع الأخبار الواردة في باب الشفاعة ، وان سائر الأخبار دالة على سقوط كل هذه التأويلات .

**الثاني :** روى أبو هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « لكل نبي دعوة مستجابة . فتعجل كل نبي دعوته . وإنى اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة ، فهي نائلة إن شاء الله من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئاً » رواه مسلم في الصحيح . والاستدلال به : أن الحديث صريح في أن شفاعته ﷺ تنال كل من مات من أمته ، لا يشرك بالله شيئاً . وصاحب الكبيرة كذلك . فوجب أن تناله الشفاعة .

**والثالث :** عن أبي هريرة قال : أنى رسول الله ﷺ يوما بلحم ، فرفع اليه الذراع . وكانت تعجبه فنهش منها نهشة . ثم قال : « أنا سيد الناس يوم القيامة . هل تدرون لم ذلك ؟ » قالوا لا يا رسول الله . قال : يجمع الله الأولين والآخرين فى صعيد واحد ، فيسمعهم الداعى وينفذهم البصر ، وقدنوا الشمس ، فيبلغ الناس من الفم والكرب ما لا يطيقون . فيقول بعض الناس لبعض : ألا ترون ما انتم فيه ؟ ألا ترون ما قد بلغكم ؟ ألا تذهبون الى من يشفع لكم الى ربكم ؟ فيقول بعض الناس لبعض : ابوكم آدم . فيأتون آدم . فيقولون : يا آدم أنت أبو البشر ، خلقك الله بيده ، ونفخ فيك من روحه ، وأمر الملائكة فسجدوا لك . اشفع لنا الى ربك ، ألا ترى ما نحن فيه ؟ ألا ترى ما قد بلغنا ؟ فيقول لهم : ان ربى قد غضب اليوم غضبا لم يغضب مثله قبله ، ولن يغضب بعده مثله ، وأنه نهانى عن الشجرة فعصيته . نفسى نفسى . اذهبوا الى غيرى . اذهبوا الى نوح .

فيأتون نوحا . فيقولون : يا نوح أنت أول الرسل الى أهل الأرض ، وسماك الله عبدا شكورا . اشفع لنا الى ربك . ألا ترى الى ما نحن فيه ؟ فيقول لهم : ان ربى قد غضب اليوم غضبا لم يغضب مثله ، ولن يغضب بعده مثله ، وأنه كانت لى دعوة دعوت بها على قومى . اذهبوا الى ابراهيم . فيأتون ابراهيم عليه السلام . فيقولون : أنت ابراهيم نبي الله وخليفه من أهل الأرض . اشفع لنا الى ربك . ألا ترى الى ما نحن فيه ؟ فيقول لهم ابراهيم : ان ربى قد غضب اليوم غضبا ، لم يغضب مثله ، ولن يغضب بعده مثله ، وذكر كذباته ، نفسى نفسى اذهبوا الى غيرى . اذهبوا الى موسى ،

فيأتون موسى ويقولون : يا موسى أنت رسول الله . فضلك الله برسالاته وبكلامه على الناس . اشفع لنا الى ربك . ألا ترى الى ما نحن فيه ؟ فيقول لهم موسى : ان ربى قد غضب اليوم غضبا لم يغضب مثله ، ولن يغضب بعده مثله . وأنى قتلت نفسا لم أوامر بقتلها .

نفسى نفسى . اذهبوا الى غيرى . اذهبوا الى عيسى بن مريم ، فياتون  
عيسى ، فيقولون : أنت رسول الله ، وكلمته ألقاها الى مريم ، وروح  
منه . وكلمت الناس فى الكهد ، اشفع لنا الى ربك . ألا ترى الى ما نحن  
فيه ؟ فيقول لهم عيسى : ان ربي قد غضب اليوم غضبا لم يغضب قبلكه  
مثله ، ولم يغضب بعده مثله . ولم يذكر له ذنبا ، نفسى نفسى . اذهبوا  
الى غيرى ، اذهبوا الى محمد .

فياتون . فيقولون : يا محمد أنت رسول الله ، وخاتم النبيين ، وقد  
غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر ، اشفع لنا الى ربك ، ألا ترى  
ما نحن فيه ؟ فانطلق واستأذن على ربي ، فيؤذن لى . فاذا رأيت ربي  
وقعت ساجدا ، فيدعنى ما شاء الله أن يدعنى . ثم يقول لى : يا محمد .  
ارفع رأسك . وقل تسمع . وسل تعطه . واشفع تشفع . فأحضر ربي  
بمحامد علمنيها ، ثم اشفع فيحد لى حدا ، فأدخلهم الجنة ، ثم ارجع فاذا  
رأيت ربي تبارك وتعالى ، وقعت له ساجدا ، فيدعنى ما شاء الله أن  
يدعنى ، ثم يقول : ارفع رأسك ، وقل تسمع ، وسل تعطه ، واشفع  
تشفع ، فأحضر ربي بمحامد ظلمنيها ، ثم اشفع ، فيحد لى حدا ، فأدخلهم  
الجنة ، ثم ارجع ، فاذا رأيت ربي ، وقعت له ساجدا . ويدعنى ما شاء  
الله أن يدعنى ، ثم يقول : يا محمد . ارفع رأسك ، وقل تسمع ، وسل  
تعطه ، واشفع تشفع ، فأحضر ربي بمحامد علمنيها ، ثم اشفع . فيحد  
لى حدا ، فأدخلهم الجنة . ثم ارجع فأقول : يارب ما بئس ما فى النار الا  
من حبسه القرآن . أى وجب عليه الخلود »

واكثر هذا الخبر مخرج بلفظه فى الصحيحين .

\*\*\*

( حجج المعترلة فى نفى الأحاديث النبوية الدالة على اثبات الشفاعة

لعصاة المسلمين )

فان المعترلة : الكلام على هذا الخبر وأهثاله من وجوه :



**أحدها :** أن هذه الأخبار أخبار طويلة ، فلا يمكن تبسيطها بلغة الرسول ﷺ ، والظاهر : أن الراوى أنها رواها بلفظ نفسه ، وعلى هذا التقدير لا يكون شئ منها حجة .

**وثانيها :** أنها خبر عن واقعة واحدة ، وأنها رويت على وجوه مختلفة ، مع الزيادات والنقصانات ، وذلك أيضا مما يطرق التهمة اليها .

**وثالثها :** أنها مشتملة على التثنية . وذلك باطل أيضا يطرق التهمة اليها .

**ورابعها :** أنها وردت على خلافت ظاهر القرآن . وذلك أيضا بطرق التهمة اليها .

**وخامسها :** أنها خبر عن واقعة عظيمة تتوافر الدواعى على نقلها . فلو كان صحيحا ، لوجب بلوغه الى حد التواتر . وحيث لم يكن كذلك ، فقد تطرقت التهمة اليها .

**وسادسها :** ان الاعتماد على خبر الواحد الذى لا يفيد الا الظن فى المسائل القطعية غير جائز .

\*\*\*

( رد أهل السنة على المعتزلة فى نفيتهم الشفاعة عن عصاة المسلمين )

**أجاب أصحابنا عن هذه المطاعن :** بأن كل واحد من هذه الأخبار ، وإن كان مرويا بالآحاد ، إلا أنها كنبرة جدا ، وبينها قدر مشترك واحد ، وهو خروج أهل العقاب من النار ، بسبب الشفاعة . فيصير هذا المعنى مرويا على سبيل التواتر ، ويكون حجة . والله أعلم .

\*\*\*

**والجواب على جميع أدلة المعتزلة :** ( هو ) بحرف واحد . وهو أن أدلتهم على نفى السعاه ، نفيد نفى جميع أقسام الشفاعات ، وأدلتنا على

إثبات الشفاعة ، تفيد إثبات شفاعة خاصة . والعام والخاص إذا تعارضاً :  
 قدم الخاص على العام ، فكانت دلائلنا مقدمة على دلائلهم .

\*\*\*

ثم انا نخلص كل واحد من الوجوه التي ذكروها بجواب على حده :

أما الوجه الأول وهو التمسك بقوله تعالى : « ولا يقبل منها شفاعة »  
 فهب أن العبارة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، إلا أن تخصيص مثل هذا  
 العام بذلك السبب المخصوص ، يكفى فيه أدنى دليل ، فإذا قامت الدلائل  
 الدالة على وجود الشفاعة ، وجب السر إلى تخصيصها .

وأما الوجه الثاني وهو قوله تعالى : « ما للظالمين من حميم ولا شفيع »  
 يطاع : فالجواب عنه : أن قوله : « ما للظالمين من حميم ولا شفيع » :  
 نقيض لقولنا : للظالمين حميم وشفيع ، لكن قولنا : للظالمين حميم وشفيع :  
 موجبة كلية ، ونقيض الموجبة الكلية : سالبة جزئية ، والسالبة يكفى في  
 صدقها : تحقق ذلك السلب في بعض الصور ، ولا يحتاج فيه إلى تحقق  
 ذلك السلب في جميع الصور ، وعلى هذا فنحن نقول بهوجه . لأن عتدنا :  
 أنه ليس لبعض الظالمين حميم ولا شفيع يجاب — وهم الكفار — فاما أن  
 يحكم على كل واحد منهم بسلب الحميم والشفيع فلا .

وأما الوجه الثالث وهو قوله : « من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ولا  
 خله ولا شفاعة » فالجواب عنه : ما تقدم في الوجه الأول .

وأما الوجه الرابع وهو قوله : « وما للظالمين من أنصار »  
 فالجواب عنه : أنه نقيض لقولنا : للظالمين أنصار . وهذه موجبة كلية .  
 فقوله : « وما للظالمين من أنصار » سالبة جزئية . فيكون مدلوله سلب  
 العموم ، وسلب العموم لا يفيد عموم السلب .

**وأما الوجه الخامس وهو قوله :** « فما تنفعهم شفاعة الشافعين » :  
فهذا وارد في حق الكفار . وهو يدل بسبب التخصيص على ضد هذا الحكم  
في حق المؤمنين .

**وأما الوجه السادس وهو قوله :** « ولا يشفعون الا إن ارتضى » :  
فقد تقدم القول فيه .

**وأما الوجه السابع وهو قول المسلمين :** اللهم اجعلنا من أهل شفاعة  
محمد ﷺ : فالجواب عنه : أن عندنا تأثير الشفاعة ( هو ) في جلب أمر  
مطلوب . وأعني به : القدر المشترك بين جلب المنافع الزائدة على قدر  
الاستحقاق ، ودفع المضار المستحقة على المعاصي ، وذلك القدر المشترك .  
لا يتوقف على كون العبد عاصيا . فاندفع السؤال .

**وأما الوجه الثامن وهو التمسك بقوله :** « وان الفجار لفي جحيم » :  
فالكلام عليه سيأتي إن شاء الله تعالى في فصل الوعد والوعيد .

**وأما الوجه التاسع وهو قوله :** « لم يوجد ما يدل على اذن الله عز  
وجل في الشفاعة لأصحاب الكبائر » فجوابه : أن هذا ممنوع . والدليل .  
عليه : ما أوردنا من الدلائل الدالة على حصول هذه الشفاعة .

**وأما الوجه العاشر وهو قوله في حق الملائكة :** « فاغفر للذين تابوا » :  
فجوابه : ما بينا : أن خصوص آخر هذه الآية ، لا يقدح في عموم اولها .

وأما الأحاديث فهي دالة على أن محمدا ﷺ لا يشفع لبعض الناس ،  
في بعض مواطن القيامة ، وذلك لا يدل على أنه لا يشفع لأحد البتة من  
أصحاب الكبائر ، ولا أنه بمنع من الشفاعة في جميع المواطن .



**والذي نحققه :** أنه تعالى بين أن أحدا من الشافعين لا يشفع الا بأذن  
الله . فلعل الرسول لم يكن مأذونا في بعض المواضع وبعض الأوقات ،  
فلا يشفع في ذلك المكان ، ولا في ذلك الزمان ، ثم يصير مأذونا في موضع  
آخر ، وفي وقت آخر في الشفاعة ، فيشفع هناك . والله أعلم .



## الفصل الثالث

فى

# الوعد بالجنة والوعيد بالنار

قال الله تعالى : « فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم . ثم يقولون هذا من عند الله ، ليشتروا به ثمنا قليلا . فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل لهم مما يكسبون . وقالوا : لن تمسنا النار الا أياما معدودة . قل : اتخذتم عند الله عهدا فلن يخلف الله عهده . أم تقولون على الله ما لا تعلمون ؟ بلى . من كسب سيئة وأحاطت به خطيئة . فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون »

قال صاحب « الكشف » : « بلى » اثبات لما بعد حرف النفى . وهو قوله تعالى : « لن تمتسنا النار » أى بلى تمسكم أبدا بدليل : قوله « هم فيها خالدون » أما السبئية فأنها تتناول جميع المعاصى . فقال تعالى : « جزاء سيئة . سيئة مثلها » — « من يعمل سوءا ، يجز به » ولما كان من الجائز أن يظن أن كل سيئة صغرت أو كبرت ، فحالها سواء فى أن فاعلها يخلد فى النار ، لا جرم بين تعالى : أن الذى يسحق به الخلود ( هو ) أن يكون سيئة محيطة به ، ومعلوم : أن لفظ الاحاطة : هو حقيقة فى احاطة جسم بجسم آخر ، كاحاطة السور بالبلد ، والكوز بالماء . وذلك ههنا ممتنع . فنحمله : على ما اذا كانت السيئة كبيرة لوجهين :

أولهما : أن المحيط يسر يسر بسنر المحاط به . والكبيره لكونها محيطة لثواب الطاعات ، كالمساترة لثك الطاعات ، فكانت المشابهة حاصلة من هذه الجهة .

**والثاني :** أن الكبيرة إذا أحبطت ثواب الطاعات ، فكأنها استولت على تلك الطاعات ، وأحاطت بها كما يحيط عسكر العدو بالإنسان ، بحيث لا يتمكن الإنسان من التخلص منه . فكأنه تعالى قال : بلى من كسب كبيرة ، وأحاطت كبيرته بطاعته ، فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون .

**فان قيل :** هذه الآية وردت في حق اليهود . قلنا : العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب .

**هذا هو الوجه الذي استدلت المعتزلة به في إثبات الوعيد لأصحاب الكبائر .**

\*\*\*

**واعلم :** أن مسألة الوعد والوعيد من معضات المسائل ، ولنذكرها ههنا فنقول :

اختلف أهل القبلية في وعيد أصحاب الكبائر (١) فمن الناس من قطع بوعيدهم . وهم فريقان : منهم من أثبت الوعيد المؤبد — وهو قول جمهور المعتزلة والخوارج — ومنهم من أثبت وعيدا منقطعا — وهو قول « بشر المريسى » و « الخالدي » — ومن الناس من قطع بأنه لا وعيد لهم — وهو قول شاذ ينسب الى « مقاتل بن سليمان المفسر » — القول الثالث : انا نقطع بأنه سبحانه وتعالى يعفو عن بعض المعاصي ، ولكننا نتوقف في حق كل أحد على التعيين : أنه هل يعفو عنه أم لا ؟ ونقطع بأنه تعالى اذا عذب أحدا منهم مدة ، فانه لا يعذبه أبدا بل يقطع عذابه ، وهذا قول أكثر الصحابة والتابعين وأهل السنة والجماعة ، وأكثر الإمامية (٢) .

فيشتمل هذا البحث على أمرين : أحدهما . في القطع بالوعيد . وثانيهما : في أنه لو ثبت الوعيد . فهل يكون ذلك على نعت الدوام ، أم

---

(١) يقصد أصحاب الكبائر من المسلمين ، قياسا على أصحاب الكبائر من اليهود ، كما قال المؤلف : « العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب »  
(٢) طائفة من الشيعة لا يحصى عددها .

لا ؟ ولنذكر دلائل المعتزلة أولا ، ثم رد أصحابنا ، أهل السنة — رحيمهم الله — عليهم ، ثم نذكر دلائل المرجئة الخالصة في أن المسلم العاصي لا يدخل النار ، ثم نجيب على دلائل المرجئة ، ثم نذكر أدلة أهل السنة على أن الله يعذب من يشاء ويرحم من يشاء . وأثناء ذكرنا لأدلة أهل السنة ، نذكر أدلة أهل السنة على ترجيح جانب الوعد على جانب الوعيد ، ونذكر أدلة المعتزلة على ترجيح جانب الوعيد على جانب الوعد .

\*\*\*

### ( دلائل المعتزلة على أن المسلم العاصي الذي يموت على غير توبة ، يخلد في النار )

أما المعتزلة . فانهم عولوا على العمومات الواردة في هذا الباب وتلك العمومات : بعضها وردت بصيغة « من » في معرض الشرط ، وبعضها وردت بصيغة الجمع .

#### أما النوع الأول : فأليات .

**أحداها :** قوله تعالى في آية المواريث : « تلك حدود الله » الى قوله : « ومن يعص الله ورسوله ، ويتعد حدوده : يدخله نارا خالدا فيها » وقد علمنا : أن من ترك الصلاة والزكاة والصوم والحج والجهاد ، وارتكب شرب الخمر والزنا ، وقتل النفس المحرمة ، فهو متعد لحدود الله ، فيجب أن يكون من أهل العقاب . وذلك لأن كلمه « من » في معرض الشرط تفيد العموم — على ما ثبت في أصول الفقه ومتى حمل الخصم هذه الآ على الكافر دون المؤمن ، كان ذلك على خلاف الدليل . ثم الذي يبطل قوله **وجهان :**

**أحدهما :** أنه تعالى بين حدوده في المواريث ، ثم وعد من يطيعه في تلك الحدود ، وتوعد من يعصيه فيها . ومن نمسك بالايمان والتصديق به تعالى ، فهو أقرب الى الطاعة فيها ، ممن يكون منكرا لربوبيته ، ومكذبا

لرسيله وشرائعه ، فتبرغيه في الطاعة فيها أجيب من هو أقرب الي الطاعة فيها — وهو المؤمن — ومتى كان المؤمن مراداً بأول الآية ، فكذلك بآخرها .  
**الثاني :** أنه قال « تلك حدود الله » ولا شبهة في أن المراد به : للحدود المذكورة . ثم علق على الطاعة فيها : الوعد بالجنة ، وعلى المعصية فيها : الوعيد بالنار . فإقتضى سياق الآية : أن الوعيد متعلق بالمعصية في هذه الحدود فقط ، دون أن يضم الي ذلك تعدي حدود آخر . ولهذا كان مزجوراً بهذا الوعيد في تعدي هذه الحدود فقط . ولو لم يكن مراداً بهذا الوعيد ، لما كان مرجوراً به ، وإذا ثبت أن المؤمن مراد بها الكافر ، بطل قول من يخصصها بالكافر .

**فإن قيل :** إن قوله تعالى : « ويتعد حدوده » جمع مضاف ، والجمع المضاف عندكم يفيد العموم ، كما لو قيل : ضربت عبيدي . فإنه يكون ذلك شاملاً لجميع عبيده ، وإذا ثبت ذلك ، اخصت هذه الآية بمن تعدي جميع حدود الله . وذلك هو الكافر . لا محالة . دون المؤمن ، قلنا : الأمر وإن كان كما ذكرتم نظراً الى اللفظ ، لكنه وجدت قرائن تدل على أنه ليس المراد ههنا تعدي جميع الحدود .

**أحدها :** أنه تعالى قدم على قوله : « ويتعد حدوده » وقوله تعالى : « تلك حدود الله » فأنصرف قوله « ويتعد حدوده » الى تلك الحدود .  
**وثانيها :** أن الأمة منفقون على أن المؤمن مزجور بهذه الآ عن المعاصي ، ولو صح ما ذكرتم لكان المؤمن غير مزجور بها .

**وثالثها :** أنا لو حملنا الآية على تعدي جميع الحدود ، لم يكن للوعيد بها فائده . لأن أحداً من المكلفين لا يتعدى حدود الله ، لأن في الحدود ما لا يمكن الجمع بينها في التعدي ، لنضادها . فإنه لا يتمكن أحد من أن يعتقد في حالة واحدة : مذهب الدنوية (٣) والنصرانية (٤) . وليس يوجد في المكلفين من يعصى الله بجميع المعاصي .

---

(٣) عنهم يقول الله تعالى : « وقال الله لا تتخذوا الهين أنبن . إنما الله واحد » .  
 (٤) النصراني الكاثوليك والبروتستانت يقولون : أن الله رب العالمين ،



**ورابعها :** قوله تعالى في قاتل المؤمن عمدا : « ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها » **دلت الآية :** على أن ذلك جزاؤه ، فوجب أن يحصل له هذا الجزاء . لقوله تعالى : « من يعمل سوءا يجز به »

**وخامسها :** قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا اذلقوا الذين كفروا » الى قوله : « ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال أو متحيزا الى فئة ، مقد بآء بغضب من الله ومأواه جهنم وبئس المصير »

**وسادسها :** قوله تعالى : « فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره »

**وسابعها :** قوله : « يا أيها الذين آمنوا ، لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل » الى قوله تعالى : « ومن يعمل ذلك عدوانا وظلما ، فسوف نصليه نارا »

**وثامنها :** قوله تعالى : « انه من يأت ربه مجرما ، فان له جهنم لا يموت فيها ولا يحيا ، ومن يأت مؤمنا قد عمل الصالحات ، فأولئك لهم الدرجات العلى » فبين تعالى : أن الكافر والفاسق من أهل العقاب الدائم ، كما أن المؤمن من أهل الثواب .

---

والمسيح ، والروح القدس ثلاثة آلهة . والله مخلق والمسيح يرزق والروح يحيى ويميت . والارثوذكس يقولون : أن الله اله واحد ، وقد تجسد وظهر للناس في صورة المسيح . وعندهم يقول الله تعالى : « لقد كفر الذين قالوا : ان الله هو المسيح » وعن الكاثوليك والبرويستانت يقول تعالى : « لقد كفر الذين قالوا : ان الله ثالث ثلاثة » وجميع النصارى يؤلهون مريم على منى أنها سيدة . فانها عندهم هي أم النور . والنور عندهم هو المسيح . ومد ورد لفظ الاله بمعنى السيد في النوراة في الاصحاح السابع من سفر الخروج .

**وتاسعها :** قوله تعالى : « وقد خاب من حمل ظلما » وهذا يوجب أن يكون الظالم — من أهل الصلاة — داخلا تحت هذا الوعيد .

**وعاشرها :** قوله تعالى بعد تعداد المعاصي : « ومن يفعل ذلك يلق أثاما . يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيها مهانا » بين : أن الفاسق كالكافر في أنه من أهل الخلود ، إلا من تاب من الفساق ، أو آمن من الكفار .

**والحادية عشرة :** قوله تعالى : « من جاء بالحسنة فله خير منها ، وهم من مزرع يومئذ آمنون ، ومن جاء بالسيئة » الآية . وهذا يدل : على أن المعاصي كلها متوعد عليها ، كما أن الطاعات كلها موعود عليها .

**والثانية عشرة :** قوله تعالى : « فأما من طفئ » وأثر الحياة الدنيا ، فان الجحيم هي المأوى »

**والثالثة عشرة :** قوله تعالى : « ومن يعص الله ورسوله فان له نار جهنم » الآية . ولم يفصل بين الكافر والفاسق .

**والرابعة عشرة :** قوله تعالى : « وقالوا : لن تمسنا النار الا أياما معدودة » ثم ان الله كذبهم ، ثم قال : « بلى . من كسب سيئة وأحاطت به خطيئته ، فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون » .

فهذه هي الآيات التي تمسكوا بها في المسألة لاشتغالها على صيغة « من » في معرض الشرط .

\*\*\*

**واستدلوا على أن هذه اللفظة تفيد العموم بوجوه :**

**أحدها :** أنها لو لم تكن موضوعة للعموم ، لكانت اما موضوعة للخصوص أو مشتركة بينهما . والقسمان باطلان ، فوجب كونها موضوعة

العموم . أما أنه لا يجوز أن تكون موضوعة للخصوص : فلأنه لو كان كذلك ، لما حسن من المنكلم أن يعطى الجزء لكل من أتى بالشرط ، لأن على هذا التدبر لا يكون ذلك الجزء مرتبا على ذلك الشرط . فانهم أجمعوا على أنه إذا قال : من دخل دارى أكرمته ، أنه يحسن أن يكرم كل من دخل داره . فعلما : أن هذه اللفظة ليست للخصوص ، وأما أنه لا يجوز أن تكون موضوعة للاستتراك . أما أولا : فلأن الاشتراك خلاف الأصل . وأما ثانيا : لمأنه لو كان كذلك ، لما عرف كيفية ترتب الجزء على الشرط ، إلا بعد الاستثناء عن جميع الاقسام الممكنة . مثل أنه إذا قال : من دخل دارى أكرمته . يقال له : أردت الرجال أو النساء ؟ فإذا قال : أردت الرجال . يقال له : أردت العرب أو المعجم ؟ فإذا قال : أردت العرب . يقال له : أردت ربعة أو مضر ؟ وهلم جرا . الى أن يأتى على جميع التقسيمات الممكنة ، ولما علمنا بالضرورة من عادة أهل اللسان : قبح ذلك . علمنا : أن المقول بالاستتراك باطل .

**وثانيها :** أنه إذا قال : من دخل دارى أكرمته ، حسن استثناء كل واحد من العقلاء منه . والاستثناء يخرج من الكلام ما لولاه لوجب دخوله فيه ، لأنه لا نزاع فى أن المستثنى من الجنس ، لابد وأن يكون بحيث يحسب دخوله تحت المستثنى منه . فاما أن يعتبر مع الصحة الوجوب أو لا يعتبر . والأول باطل . أما أولا : فلأنه يلزم أن لا يبقى بين الاستثناء ومن الجمع المنكر ، كقوله : جاءنى المفتاء ألا زيدا ، وبين الاستثناء من الجمع المعروف ، كقوله : جاءنى الففهاء الا زيدا : فرق لصحة دخول «زيد» فى الكلامين ، لكن الفرق بينهما معلوم بالضرورة . وأما ثانيا : فلأن الاستثناء من العدد يخرج ما لولاه لوجب دخوله تحته ، موجب أن يكون هذا فائدة الاستثناء هى جميع المواضع ، لأن أحدا من أهل اللغة لم يفصل بين الاستثناء الداخلى على العدد ، وبين الداخلى على غيره من الألفاظ ، فثبت بما ذكرنا : أن الاستثناء يخرج من الكلام ما لولاه لوجب دخوله فيه . وذلك يدل على أن صيغة « من » فى معرض الشرط للعموم .

**وثالثها :** أنه تعالى لما أنزل قوله : « أنكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم » الآية . قال ابن الزعرري : لأخصن محمدا . ثم قال : يا محمد أليس قد عبدت الملائكة ؟ أليس قد عبد غيثنى ابن مريم ؟ فتمسك بعموم اللفظ (٥) والنبي ﷺ لم ينكر عليه ذلك . فدل : على أن هذه الصيغة تفيد العموم .

\*\*\*

**النوع الثاني من دلائل المعتزلة :** التمسك في الوعيد بصيغة المجموع المغرقة بالآلف واللام : وهي في آيات .

**أحدها :** قوله تعالى : « وان الفجار لمى جيهم » واعلم : أن القاصي (٦) والجبائي وأبا الحسن يقولون : ان هذه الصيغة تفيد العموم ، وأبو هاشم يقول : أنها لا تفيد العموم ، فنقول : الذي يدل على أنها للعموم وجوده :

**أحدها :** أن الأنصار لما طلبوا الإمامة ، احتج عليهم أبو بكر — رضى الله عنه — بقوله عليه الصلاة والسلام : « الأئمة من قريش » (٧) والأنصار سلموا تلك الخجة ، فلو لم يدل الجمع المغرقة بلام الجنس على الاستغراق ،

(٥) أنه تمسك بعموم اللفظ في « ما » مانها لعموم في العاقل وغير العاقل . وكلامه صحيح لو أن المسيح والملائكة قد عبدوا برضاهم . وهم عبدوهم رغم أنهم ، فخرج المسيح والملائكة من العموم بعدم رضاهم .

(٦) القاضي عبد الجبار بن أحمد مؤلف : شرح الأصول الخمسة — تفزيه القرآن عن المطاعن — المغنى — تنبئت دلائل النبوة . وفي كتابه تنبئت دلائل النبوة ينقد الشيعة وينقد النصارى بدلائل في غاية القوة . والجبائي له تفسير للقرآن نقل منه فخر الدين الرازى في تفسيره ، والطبرسى في مجمع انبياء . وأبو الحسين البصرى من أذكىاء المعتزلة كما يقول الرازى وله كتاب مطبوع يسمى المعتمد في أصول الفقه .

(٧) لو كان هذا الحديث صحيحا . ما مال الله تعالى : « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » فانه لم يستترط الفرقة في النص . وما قال النبي ﷺ : « اسمعوا وأطيعوا . وان تأمر عليكم عبد حبسى »

لما صَحَّتْ تِلْكَ الدَّلَالَةُ . لِأَن قَوْلَنَا : بَعْضُ الْأَئِمَّةِ مِنْ قَرْيَشٍ ، لَا يَنَافِي  
وَجُودَ إِمَامٍ مِنْ قَوْمٍ آخَرِينَ . أَمَا كُنْ بَعْضُ الْأَئِمَّةِ مِنْ غَيْرِهِمْ . وَرَوَى أَنَّ  
عَمْرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لِأَبِي بَكْرٍ — لِمَا هُمْ بِقِتَالِ مَا نَعْبِي الزَّكَاةَ : الَيْسَ قَالَ  
النَّبِيُّ ﷺ : « أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَتَوَلَّوْا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » ؟ أَحْتَجُّ  
عَلَى أَبِي بَكْرٍ بِعُمُومِ اللَّفْظِ ، ثُمَّ لَمْ يَقُلْ أَبُو بَكْرٍ وَلَا أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ : أَنَّ  
الْلَفْظَ لَا يَفِيدُهُ ، بَلْ عَدَلَ إِلَى الْأَسْتِثْنَاءِ ، فَقَالَ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ  
قَالَ : « إِلَّا بِحَقِّهَا » وَكَانَتْ الزَّكَاةُ مِنْ حَقِّهَا :

**وثانيها :** أَنَّ هَذَا الْجَمْعَ يُؤَكِّدُ بِهَا يَتَضَى الْاسْتِفْرَاقَ ، فَوَجِبَ أَنْ  
يَفِيدَ الْاسْتِفْرَاقَ ، أَمَا أَنَّهُ يُؤَكِّدُ . فَلَقَوْلُهُ تَعَالَى : « فَسَجِدَ الْمَلَائِكَةُ (٨)  
كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ » وَأَمَا أَنَّهُ بَعْدَ التَّأَكُّدِ يَقْتَضِي الْاسْتِفْرَاقَ ، فَبِالْإِجْمَاعِ . وَأَمَا  
أَنَّهُ مَنِ كَانَ كَذَلِكَ ، وَجِبَ كَوْنُ الْمُؤَكِّدِ فِي أَصْلِهِ لِلْاسْتِفْرَاقِ : لِأَنَّ هَذِهِ  
الْأَلْفَازَ مَسْمُوءَةً بِالتَّأَكُّدِ أَجْمَاعًا ، وَالتَّأَكُّدِ : هُوَ بِقُوَّةِ الْحُكْمِ الَّذِي كَانَ ثَابِتًا  
فِي الْأَصْلِ . فَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْاسْتِفْرَاقُ حَاصِلًا فِي الْأَصْلِ — وَإِنَّمَا خَصِلَ  
بِهَذِهِ الْأَلْفَازِ ابْتِدَاءً — لَمْ يَكُنْ تَأْثِيرُ هَذِهِ الْأَلْفَازِ فِي تَقْوِيَةِ الْحُكْمِ ، بَلْ فِي  
إِعْطَاءِ حُكْمٍ جَدِيدٍ ، وَكَانَتْ مَبْنِيَّةً لِلْمَجْمَلِ لَا مُؤَكِّدَةً ، وَحَيْثُ أَجْمَعُوا عَلَى  
أَنَّهَا مُؤَكِّدَةٌ ، عَلِمْنَا : أَنَّ اقْتِضَاءَ الْاسْتِفْرَاقِ كَانَ حَاصِلًا فِي الْأَصْلِ .

**وثالثها :** إِنْ الْأَلْفُ وَاللَّامُ إِذَا دَخَلَا فِي الْأِسْمِ ، صَارَ الْأِسْمُ مَعْرِفَةً .  
كَذَا نَفَلَ عَنْ أَهْلِ اللَّفْظَةِ . فَيَجِبُ صَرْفُهُ إِلَى مَا بِهِ تَحْصُلُ الْمَعْرِفَةُ . وَإِنَّمَا  
بَحْصَلُ الْمَعْرِفَةِ عِنْدَ إِطْلَاقِهِ بِصَرْفِهِ إِلَى الْكُلِّ ، لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ لِلْمُخَاطَبِ ، وَأَمَا  
صَرْفُهُ إِلَى مَا دُونَ الْكُلِّ ، فَسَانَهُ لَا يَفِيدُ الْمَعْرِفَةَ . لِأَنَّهُ لَيْسَ بِبَعْضِ  
الْجَمْعِ أَوَّلَى مِنْ بَعْضٍ ، فَكَانَ يَبْقَى مَجْهُولًا . فَإِنِ قُلْتُ : إِذَا أَفَادَ جَمْعًا  
مَخْصُوصًا مِنْ ذَلِكَ الْجِنْسِ ، فَقَدْ أَفَادَ تَعْرِيفَ الْجِنْسِ ، قُلْتُ : هَذِهِ الْمَفَائِدُ  
كَانَتْ حَاصِلَةً بِدُونِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ : رَأَيْتُ رَجُلًا ، أَفَادَ تَعْرِيفَ

---

(٨) المراد بالملائكة : الأتباع على سبيل المجاز . وَلَفْظُ الْمَلِكِ عَلَى  
الْحَقِيقَةِ هُوَ بِمَعْنَى الْجِسْمِ الْقَوَازِنِ اللَّطِيفِ وَلَفْظُ الْمَلِكِ عَلَى الْمَجَازِ هُوَ  
بِمَعْنَى التَّابِعِ وَالْمَنْصُورِ .

ذلك الجنس وتميزه عن غيره . فدل : على أن للآلف واللام فائدة زائدة . وما هي الا الاستغراق .

ورابعها : انه يصح استثناء أى واحد ، كان منه . وذلك يفيد العموم .

وخامسها : الجمع المعرف فى اقتضاء الكثرة ( هو ) موق المنكر . لأنه يصح انتزاع المنكر من المعرف ، ولا ينعكس فانه يجوز أن يقال : رايت رجالا من الرجل ، ولا يقال : رايت الرجال من رجال ، ومعلوم بالضرورة : أن المنتزع منه أكثر من المنتزع ، اذا ثبت هذا فنقول : ان المفهوم من الجمع المعرف . اما الكل أو ما دونه . والتانى باطل . لأنه ما من عند دون الكل ، الا ويصح انتزاعه من الجمع المعرف ، وقد علمت : أن المنتزع منه أكثر ، فوجب أن يكون الجمع المعرف مفيدا للكل . والله أعلم .

اما على طريقة أبى هاشم — وهى أن الجمع المعرف لا يفيد العموم — فيمكن التمسك بالآية من وجهين آخرين :

الأول : ان ترتيب الحكم على الوصف : مشعر بالعلية . فقوله : « وان الفجار لى جحيم » يقتضى : أن الفجور هى العلة ، واذا ثبت ذلك ، لزم عموم الحكم لعموم علته . وهو المطلوب . والوجه الآخر يذكره النحويون : وهو أن اللام فى قوله : « وان الفجار » ليست لام تعريف ، بل هى بمعنى الذى . ويدل عليه وجهان :

أحدهما : انها تجاب بالماء . كقوله تعالى : « والسارق والسارقة ، فاقطعوا أيديهما » وكما تقول : الذى يلفانى ، فله درهم .

الثانى : أنه يصح عطف الفعل على التثنية الذى دخلت هذه اللام عليه . قال تعالى : « ان المصدقين والمصدقات (٩) واقترضوا الله قرضا

---

(٩) فى تفسير القرطبى قرأ ابن كثير بتخفيف الصاد فيهما من التصديق

حسنا « فلولا أن قوله : « ان المصدقين » بمعنى أن الذين صدقوا ، لما صح أن يعطف عليه قوله : « وأقرضوا الله » وإذا ثبت ذلك كان قوله : « وان الفجار لفي جحيم » معناه : أن الذين فجروا . فهم في الجحيم . وذلك يفيد العوم .

**الآية الثانية في هذا الباب :** قوله تعالى : « يوم نحشر المقتين الى الرحمن وفدا ، ونسوق المجرمين الى جهنم وردا » ولفظ « المجرمين » صبغة جمع معرفة بالآلف واللام .

**وثالثها :** قوله تعالى : « ونذر الظالمين فيها جثيا »

**ورابعها :** قوله تعالى : « ولو يؤاخذ الله الناس بظلمهم ، ما ترك على ظهرها من دابة ، ولكن يؤخرهم » بين : أنه يؤخر عقابهم الى يوم آخر . وذلك انها بصدق أن لو حصل عقابهم في ذلك اليوم .

**النوع الثالث من العمومات :** صيغ الجوع المقرونة بحرف الذي .

**وأحدها :** قوله تعالى : « ويل للمطففين الذين اذا اكتالوا على الناس يستوفون »

**وثانيها :** قوله تعالى : « ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما ، انما يأكلون في بطونهم نارا »

**وثالثها :** قوله تعالى : « ان الذين تتوفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم » فبين : ما يستحق على ترك الهجرة وترك النصرة ، وان كان معترفا بالله ورسوله .

---

أي المصدقين بما أنزل الله تعالى . البائون بالتشديد . أي المتصدقين والمنصذفات . وقال الحسن : كل ما في القرآن من الفرض الحسن فهو للتطوع . وفل : هو العمل المصالح من الصدقة وغيرها محتسبا صادقا . وانما عطف بالفعل على الاسم . لأن ذلك الاسم في تقدير الفعل . أي أن الذين صدقوا وأقرضوا .

١٠ ورابعها : قوله تعالى : « وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ يَمْثِلُهَا وَنَرَاهُمْ ذُلًّا » ولم يفصل في الوعيد بين الكافر وغيره .

وخامسها : قوله تعالى : « وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ »

وسابعها : قوله تعالى : « وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ » ولو لم يكن الفاسق من أهل الوعيد والعذاب ، لم يكن لهذا القول معنى ، بل لم يكن به إلى التوبة حاجة .

وسابعها : قوله تعالى : « إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ، وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا » فبين ما على الفاسق من العذاب في الدنيا والآخرة .

وثامنها : قوله تعالى : « أَنْ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا ، أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ »

النوع الرابع من العمومات : قوله تعالى « بَسِطُوا أَيْدِيَكُمْ إِلَى الْحَبْلِ » توعدهم به يوم القيامة « توعدهم على منع الزكاة .

النوع الخامس من العمومات : لفظة « كل » وهو قوله تعالى : « وَلَوْ أَنْ لِكُلِّ نَفْسٍ ظَلَمَتْ مَا فِي الْأَرْضِ ، لَافْتَدَتْ بِهِ » فبين : « ما يستحقه الظالم على ظلمه » .

النوع السادس : ما يدل على أنه سبحانه لا بد وأن يفعل ما توعدهم به ، وهو قوله تعالى : « قَالَ : لَا تَخْتَصِمُوا لَدَيَّ وَقَدْ قَدَّمْتُمُ إِلَيْكُمْ بِالْوَعِيدِ ، مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ » بين أنه لا يبدل قوله في الوعيد والاستدلال بالآية من وجهين : أحدهما : أنه تعالى جعل العلة في إزاحة العذر ، بتقديم الوعيد . أي بعد تقديم الوعيد ، لم يبق لأحد علة ، ولا مخلص من عذابه .



والثاني : قوله تعالى : « ما يبذل القول لدى » وهذا صريح في أنه تعالى لابد وأن يفعل ما دل اللفظ عليه .

فهذا مجموع ما تمسكوا به من عموماً القرآن .

\*\*\*

أما عموماً الأخبار : فكتيرة .

فالنوع الأول : المذكور بصيغة « من »

أحدها : ما روي وقاص بن ربيعة عن المصور بن شداد ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من أكل بأخيه أكلة ، أطعمه الله من نار جهنم ، ومن أخذ بأخيه كسوة ، كساه الله من نار جهنم ، ومن قام مقام رياء وسمعة ، أقامه الله يوم القيامة مقام رياء وسمعة » وهذا نص في وعيد الفاسق ؛ ومعنى « أقامه » : أي جازاه على ذلك .

وثانيها : قال عليه السلام : « من كان ذا لسانين وذا وجهين ، كان في النار ذا لسانين وذا وجهين » ولم يفصل بين المنافق وبين غيره في هذا الباب .

وثالثها : عن سعيد بن زيد قال : قال عليه السلام : « من ظلم قيد شبر من أرض ، طوقه يوم القيامة من سبع أرضين »

ورابعها : عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : « المؤمن : من أمنه الناس . والمسلم : من سلم المسلمون من لسانه ويده . والمهاجر : من هاجر السوء . والذي نفسى بيده لا يدخل الجنة عبد لا يأمن جاره بوائقه » وهذا الخبر يدل على وعيد الفاسق المظالم ، ويدل على أنه غير مؤمن ولا مسلم — على ما يقوله المعزلة من المنزلة بين المنزلتين —

وخامسها : عن يوبان عن رسول الله ﷺ : « من جاء يوم القيامة بريئاً من ثلاثة دخل الجنة : الكبر ، والمعول ، والدين » وهذا يدل على أن

صاحب هذه الثلاثة لا يدخل الجنة ، والا لم يكن لهذا الكلام معنى ، والمراد من الدين : من مات عاصيا مانعا ، ولم يرد التوبة ولم يتب عنه .

**وسادسها :** عن أبي هريرة رضى الله عنه عن رسول الله ﷺ : « من سلك طريقا يطلب به علما ، سهل الله له طريقا من طرق الجنة ، ومن أبطأ به عمله ، لم يسرع به نسبه » وهذا نص فى أن الثواب لا يكون الا بالطاعة ، وأن الخلاص من النار ، لا يكون الا بالعمل الصالح .

**وسابعها :** عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ « كل مسكر خمر ، وكل خمر حرام . ومن شرب الخمر فى الدنيا ، ولم يتب منها ، لم يشربها فى الآخرة » وهو صريح فى وعيد الفاسق ، وأنه من أهل الخلود ، لأنه اذا لم يشربها يدخل الجنة ، لأن فيها ما تشتهيهِ الانفس وتلذذ الاعين .

**وثامنها :** عن أم سلمة قالت : قال عليه السلام : « انما أنا بشر مثلكم . ولعلكم تختصمون الى . ولعل بعضكم ألحن بحجته من بعض . فمن قضيت له بحق أخيه ، فانما قطعت له قطعة من النار »

**وتاسعها :** عن ثابت بن ثابت بن الضحاك قال : قال عليه السلام : « من حلف بلمة سوى الاسلام كاذبا متعمدا . فهو كما قال . ومن قتل نفسه بشيء ، يعذب به فى نار جهنم »

**وعاشرها :** عن عبد الله بن عمر قال : قال عليه الصلاة والسلام فى الصلاة : « من حافظ عليها كانت له نورا وبرهانا ونجاة يوم القيامة ، ومن لم يحافظ عليها ، لم تكن له نورا ولا برهانا ولا نجاة ولا ثوابا . وكان يوم القيامة مع قارون وهامان وفرعون (❖) وأبى بن خلف » وهذا نص فى أن ترك الصلاة يحبط العمل ، ويوجب وعيد الأبد .

---

(❖) قال ابن العربى صاحب الفتوحات — كما حكى الآلوسى — ان فرعون موسى مات على الاسلام . وهو من أهل الجنة . لأنه قال : ١٠ آمنت

**الحادى عشر :** عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال عليه السلام :  
« من لقي الله مدمن خمر ، لقبه كعابد وثن » ولما ثبت أنه لا يكفر ، علمنا :  
أن المراد منه : احباط العمل .

**الثانى عشر :** عن أبى هريرة قال : قال عليه السلام : « من قتل ،  
نفسه بحديدة فحديده فى يده يجر بها بطنه ، يهوى فى نار جهنم خالدا  
مخلدا فيها أبدا ، ومن تردى من جبل متعبدا ، فقتل نفسه ، فهو متردى  
فى نار جهنم ، خالدا مخلدا فيها أبدا »

**الثالث عشر :** عن أبى ذر قال : قال عليه السلام : « لا يكلمهم الله ،  
ولا ينظر اليهم يوم القيامة ولا يزيكهم ، ولهم عذاب اليم » قلت : يا رسول  
الله من هم ؟ خابوا وخسروا . قال : « المسبل والمنان ، والمنفق سلعته  
بالحلف كاذبا » يعنى بالمسبل : المتكبر الذى يسبل ازاره ، ومعلوم : أن  
من لم يكلمه الله ولم يرجمه وله عذاب اليم ، فهو من أهل النار ، ووروده  
فى الفاسق : نص فى الباب .

**الرابع عشر :** عن أبى هريرة قال : قال عليه الصلاة والسلام : « من  
تعلم علما مما يبتغى به وجه الله ، لا يتعلمه الا ليصيب به عرضا من الدنيا ،  
لم يجد عرف الجنة يوم القيامة » ومن لم يجد عرف الجنة فلا شك أنه فى  
النار ، لأن المكلف لا بد وأن يكون فى الجنة أو فى النار .

**الخامس عشر :** عن أبى هريرة قال : قال عليه السلام : « من كتم  
علما الجرم بلجام من نار يوم القيامة »

٢ — أنه لا إله الا الذى آمننت به بنو اسرائيل ٣ — وأنا من المسلمين .  
والله لم يرد عليه بنفى الايمان ، بل رد عليه بتوبيخ وهو : « الآن » ؟ الآن  
تؤمن ؟ وهى عبارة تدل على التوبيخ ولا تدل على نفى الايمان . وقد بينا  
هذه المسألة فى تعليق على شرح عيون الحكمة .

**السادس عشر :** عن ابن مسعود قال : قال عليه السلام : « من حلف على يمين كاذبا ليقطع بها مال أخيه ، لقي الله وهو غضبان » وذلك لأن الله تعالى يقول : « ان الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا » الى آخر الآية ، وهذا نص في الوعيد ، ونص في أن الآية وأردة في الفساق ، كبرودها في الكفار .

**السابع عشر :** عن أبي أمامة قال : قال عليه السلام : « من حلف على يمين فآجره ، ليقطع بها مال امرئ مسلم بغير حقه ، حرم الله عليه الجنة ، وأوجب له النار » قيل : يا رسول الله وإن كان شيئا يسيرا ؟ قال : « وان كان قضيبا من أراك »

**الثامن عشر :** عن سعيد بن جبير قال : كنت عند ابن عباس ، فأتاه رجل ، وقال : انى رجل معيشتى من هذه النصارى ، فقال ابن عباس : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من صور (١٠) فإن الله يعذبه حتى ينفخ فيه الروح ؛ وليس ينافخ ، ومن استمع الى حديث قوم يفرقونه ، صب في أذنيه الآنك ، ومن يرى عينيه في المنام ما لم يره (١١) كلف أن يعقد بين شعيرتين »

**التاسع عشر :** عن معقل بن يسار قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « ما من عبد يسترغيه الله رعية يموت يوم يموت ، وهو غاش لرعيته ، الا حرم الله عليه الجنة » .

(١٠) في تفسير القرطبي أن « تماثيل » جمع تمثال . وهو كل ما صور على مثل صورة من حيوان أو غير حيوان . وحكى مكى في الهداية له : أن فرقة تجوز التصوير وتحتج قوله تعالى : « يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل »

وفال القرطبي : ما حكاه مكى ذكره النحاس قبله . قال النحاس : قال قوم عمل المصور جائز لهذه الآية ( تفسير سورة بئرا ) (١١) هذا داخل تحت كل كذب .

(١٢) انظر تفسير القرطبي في قوله تعالى « والطببات من الرزق »

**العشرون :** عن ابن عمر في مناظرته مع عثمان حين أراد أن يوليئه القضاء . قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من كان قاضيا يقضي بالجهل ، كان من أهل النار ، ومن كان قاضيا يقضي بالجور ، كان من أهل النار »

**الحادي والعشرون :** قال عليه السلام : « من ادعى أبا في الإسلام وهو يعلم أنه غير أبيه ، فالجنة عليه حرام »

**الثاني والعشرون :** عن الحسن عن أبي بكر قال : قال عليه السلام : « من قتل نفسا معاهدا ، لم يرح رائحة الجنة » وإذا كان في قتل الكفار هكذا ، فما ظنك بقتل أولاد رسول الله ﷺ ؟ عن أبي سعيد الخدري قال : « من لبس الحرير في الدنيا ، لم يلبس في الآخرة وجب أن لا يكون من الجنة . لقوله تعالى : « وفيها ما تشتهي الأنفس »

\*\*\*

**النوع الثاني : من العذوبات الاخبارية ، الواردة لا بصيغة « من » :**  
وهي كثيرة جدا .

**الأول :** عن نافع مولى رسول الله ﷺ من : قال عليه السلام : « لا يدخل الجنة مسكين متكبر ، ولا شيخ زان ، ولا ثمان على الله بعمله » ومن لم يدخل الجنة من المكلفين ، فهو من أهل النار بالاجماع .

**الثاني :** عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال عليه السلام : « ثلاثة يدخلون الجنة : الشهيد ، وعبد نصح سيده وأحسن عباده ربه ، وعفيف متمم ، وبلاه يدخلون النار : أمر مسلط ، وذو بروه من مال لا يؤدي حي الله ، ومقر فخور »

**الثالث :** عن أبي هريرة قال : قال عليه السلام : « ان الله خلق الرحم ، فلما فرع من خلقه ، ماتت الرحم فماتت : هذا مقام العائد من القطيعة . قال نعم . الا فرغ من اصل من وصلك واقطع من قطعك ؟ قالت : بلى .

قال : فهو ذاك قال رسول الله ﷺ : فاقروا ان تسقم « فهل عسيتم ان توليتم ، ان تفسدوا فى الأرض وتقطعوا أرحامكم ، أولئك الذين لعنهم الله ، فأصمهم وأعمى أبصارهم » وهذا نص فى وعيد قاطع الرحم . وفى تفسير الآية ، فى حديث عبد الرحمن بن عوف قال : قال الله تعالى : « أنا الرحمن خلقت الرحم ، وشققت لها اسما من اسمى ، فمن وصلها وصلته ومن قطعها قطعته » وفى حديث أبى بكره أنه عليه السلام قال : « ما من ذنب أجدر — أن يعجل الله لصاحبه العقوبة فى الدنيا ، مع ما يدخره فى الآخرة — من البغى وقطيعة الرحم »

**الرابع :** عن معاذ بن جبل قال : قال عليه السلام لبعض الحاضرين : « ما حق الله على العباد ؟ » قالوا : الله ورسوله أعلم . قال : « أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئا » قال : فما حقهم على الله اذا فعلوا ذلك ؟ قال : « أن يغفر لهم ولا يعذبهم » ومعلوم : أن المعلق على الشرط ، عدم عند عدم الشرط . فيلزمهم أن لا يغفر لهم اذا لم يعبدوه .

**الخامس :** عن أبى بكره قال : قال رسول الله ﷺ : « اذا اقتتل المسلمان بسيفيهما ، فقتل أحدهما صاحبه ، فالقاتل والمقتول فى النار » فقالوا : يا رسول الله . هذا القاتل فما بال المقتول ؟ قال : « انه كان حريصا على نيل صاحبه » رواه مسلم .

**السادس :** عن أم سلمة قالت : قال عليه السلام : « الذى يشرب فى آنية الذهب والفضة ، انما يجرجر فى بطنه نار جهنم »

**السابع :** عن أبى سعيد الخدرى قال : قال عليه السلام : « والذى نفسى بيده لا ييغض أهل البيت رجل ، الا أدخله الله النار » واذا استحثوا النار ببعضهم ، فلأن يستحقوها بقتلهم أولى .

**الثامن :** فى حديث أبى هريرة : انا خرجنا مع رسول الله ﷺ فى عام خيبر الى أن كنا بوادى القرى ، فبينما يحفظ رجل رسول الله ﷺ اذ جاءه

سهم وقتله . فقال الناس : هنيئاً له الجنة . قال رسول الله ﷺ : « كلا . والذى نفسى بيده ، ان الشملة التى أخذها يوم حنين من الغنائم ، لم تصبها المقاسم ، لتشتعل عليه نارا » فلما سمع الناس بذلك ، جاء رجل بشارك أو بشراكين الى رسول الله . فقال عليه السلام : « شارك من نار » أو « شراكين من النار » .

**المقاسم :** عن أبى بردة عن أبى موسى الأشعرى رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « ثلاثة لا يدخلون الجنة : مدمن الخمر ، وفاسطع الرحم ، ومصدق السحر »

**المعاشر :** عن أبى هريرة قال : قال عليه السلام : « ما من عبد له مال لا يؤدى زكاته ، الا جمع الله يوم القيامة عليه صفائح من نار جهنم ، يكوى بها جبهته وظهره ، حتى يقضى الله بين عباده ، فى يوم كان مقداره خمسين ألف سنة مما تعدون »

### هذا مجموع استدلال المعتزلة بعمومات القرآن والأخبار .

\*\*\*

( دلائل اهل السنة على أن المسلم العاصى الذى يموت على غير توبة لا يخلد فى النار )

### أجاب أصحابنا (١٣) عنها من وجوه :

أولها : بنا لا نسلم أن صيغه « من » فى معرض الشرط للعموم ، ولا

(١٣) يتلخص مذهب اهل السنة من أن الايمان يكفى من دخول الجنة . لقوله عليه السلام : « من قال لا اله الا الله دخل الجنة » قال ابو ذر : وان سرق وان رنى ، قال : « رغم انف أبى ذر » ولقوله عليه السلام : « لن يدخل أحدكم عمله الجنة » قالوا : ولا أنت يا رسول الله ؟ قال : « ولا أنا أن يتعدنى الله برحمته » ولما احتج المعتزلة عليهم بقوله تعالى : « من يعمل سوءا يجز به » قالوا : ان الله يعذب من يشاء ويرحم من يشاء . واذا عذب المسلم فان العذاب لن يمسه الا أياما معدودات . هذا هو مذهب اهل السنة . والألف سيقم الدلائل على صحته .

نسلم ان صيغة الجمع اذا كانت معرفة باللام للعموم . والذي يدل عليه  
أمور :

**الأول :** أنه يصح ادخال لفظي الكل والبعض على هاتين اللمطتين :  
كل من دخل دارى أكرمه ، وبعض من دخل دارى أكرمه ، ويمال أيضا :  
كل الناس كذا ، وبعض الناس كذا . ولو كانت لفظة « من » للشرط  
تفيد الاستغراق لكان أدخل لفظ الكل عليه : تكريرا ، وأدخل لفظ البعض  
عليه نقضا ، وكذلك فى لفظ الجمع المعرف ، فثبت : أن هذه الصيغ لا تفيد  
العموم .

**الثاني :** هو أن هذه الصيغ جاءت فى كتاب الله . والمراد منها تارة  
الاستغراق ، وأخرى البعض ، فإن أكثر عمومات القرآن مخصوصة :  
وأجاز والأستراك خلافا لأصل . ولابد من جعله حقيقة فى القدر المشترك  
بين العموم والخصوص وذلك بأن يحمل هو على أفادة الأكثر ، من غير  
بيان أنه يعيد الاستغراق أو لا يفيد .

**الثالث :** هو ان هذه الصيغ أو أفادت العموم انادة طوعية ، لاسنحال  
ادخال لفظ التاكيد عليها ، لأن تحصيل الحاصل محال . وحيث حسن  
ادخال هذه الألفاظ عليها ، علمنا : أنها لا تفيد معنى العموم . لا محالة ،  
سلمنا : أنها تفيد معنى ( العموم ) ولكن افاده قطعية أو ظنية ؟ الأول ممنوع  
وباطل قطعا ، لأن من المعلوم بالضرورة : أن الناس كثيرا ما يعبرون عن  
الأكثر بلفظ الكل والجميع ، على سبيل المبالغة . كقوله تعالى : « وأويت  
من كل نساء » فإذا كانت هذه الألفاظ تفيد معنى العموم افادة ظنية ، وهذه  
المسألة ليست من المسائل المظنية ، لم يجوز التمسك فيها بهذه العمومات ،  
سلمنا : أنها تفيد معنى العموم افادة قطعية ، ولكن لابد من اشتراط  
أن لا يوجد شىء من المخصصات ، فانه لا نزاع فى جواز بطرق التخصيص  
الى العام . فلم ملزم : انه لم يوجد شىء من المخصصات ؟ أقصى ما فى  
الباب : أن يقل : بدنا فلم نجد شيئا من المخصصات . لكنك تعلم أن  
عدم الوجدان ، لا يدل على عدم الوجود . وإذا كانت افادة هذه الألفاظ



لمعنى الاستغراق ، متوقفة على نفى المخصصات ، وهذا الشرط غير معلوم ، كانت الدلالة على شرط غير معلوم ، فوجب أن لا تحصل الدلالة ،

ومما يؤكد هذا المقام : قوله تعالى : « ان الذين كفروا سواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم . لا يؤمنون » حكّم على كل الذين كفروا بانهم لا يؤمنون ، ثم اثنا شاهدنا قوما منهم قد آمنوا . فعلمنا : أنه لا بد من أحد الأمرين : إما أن هذه الصيغة ليست موضوعة للشبهة ، أو أنها وإن كانت موضوعة لهذا المعنى إلا أنه قد وجدت قرينة في زمن الرسول ﷺ كانوا يعلمون لأجلها ، أن مراد الله تعالى من هذا العموم : هو الخصوص . وإيا ما كان هناك ، فلم (لا) يجوز مثله ههنا ) سلمنا : أنه لا بد من بيان المخصص ، لكن آيات العفو مخصصة لها ، والرجحان معنا . لأن آيات العفو بالنسبة الى آيات الوعد ، خاصة بالنسبة الى العام . والخاص مقدم على العام . لا محالة .

سلمنا : أنه لم يوجد المخصص . ولكن عمومات الوعد معارضة بعمومات الوعد : ولا بد من الترجيح . وهو معنا أن وجوه :

الأول : أن الوفاء بالوعد أدخل في الكرم من الوفاء بالوعد .

والثاني : أنه قد اشتهر في الأخبار : أن رحمه الله سابقة على غضبه ، وغالبه عليه . فكان ترجيح عمومات الوعد أولى .

الثالث : هو أن الوعد حق الله تعالى : والوعد حق العبد . حق العبد أولى بالتحصيل من حق الله تعالى . سلمنا : أنه لم يوجد المعارض . ولكن هذه العمومات نزلت في حق الكفار ، فلا تكون قاطعة في العمومات .

فإن قيل : العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب . قلنا : يجب أنه كذلك ، ولكن لما رأينا كثرة الالفاظ العامة ، وردت في الأسباب الخاصة ، وإراد ( هو ) تلك الأسباب الخاصة صط ، علمنا : أن أعادتها للعموم لا يكون قويا . والله أعلم .

\*\*\*

## ( دلائل المرجفة على أن المسلم العاصي لا يدخل جهنم . ولا يعاقب على معاصيه )

أما الذين قطعوا ينفي العقاب عن أهل الكبائر : فقد احتجوا بوجوه :  
الأول : قوله تعالى : « ان الخرى اليوم والسوء على الكافرين » وقوله  
تعالى : « انا قد أوحى المينا : أن العذاب على من كذب وتولى » دلت هذه  
الآية : على أن ماهية الخرى والسوء والعذاب مختصة بالكافر ، فوجب  
أن لا يحصل فرد من أفراد هذه الماهية لأحد سوى الكافرين .

الثاني : قوله تعالى : « قل : يا عبادى الذين أسرفوا على أنفسهم ،  
لا تقنطوا من رحمة الله . ان الله يغفر الذنوب جميعا » حكم تعالى بأنه يغفر كل  
الذنوب ، ولم يعتبر التوبة ولا غيرها ، وهذا يفيد القطع بغفران كل الذنوب .

الثالث : قوله تعالى : « وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم »  
وكلمة « على » تفيد الحال ، كتقولك : رايت الملك على أكله . أى رأيت حال  
اشتغاله بالأكل . فكذا ههنا ، ووجب أن يغفر لهم الله ، حال اشتغالهم  
بالظلم . وحال الاشتغال بالظلم ، يستحيل حصول التوبة منهم . فعلما :  
أنه يحصل الغفران . ومقتضى هذه الآية : أن يغفر للكافر . لقوله تعالى :  
« ان الشرك لظلم عظيم » الا انه ترك العمل به هناك ، فبقى معمولا به  
فى الباقى . والفرق : أن الكفر أعظم حالا من المعصية .

الرابع : قوله تعالى : « فأنذركم نارا تطفى . لا يصلها الا الأشقى .  
الذى كذب وتولى » وكل نار فانها متلظية . لا محالة . فكأنه تعالى قال :  
ان النار لا يصلها الا الأشقى . الذى هو المكذب المتولى .

الخامس : قوله تعالى : « كلما ألقى فيها نوج ، سألهم خزنتها : ألم  
ياتكم نذير ؟ قالوا : بلى . قد جاءنا نذير ، فكذبنا . وقلنا : ما نزل الله  
من شىء ان أنعم الا فى ضلال كبير » دلت الآيات : على أن جميع أهل النار  
مكذب .

**لا يُقال :** هذه الآية خاصة نى الكفار . ألا ترى انه يقول قبله : « وللذين كفروا ببرهم عذاب جهنم وبئس المصير ، اذا لقوا فيها سمعوا لها شهيقا وهى تفرور ، تكاد تمبر من الغيظ » وهذا يدل على أنها مخصوصة فى بعض الكفار . وهم الذين قالوا : « بلى . قد جاءنا نذير فكذبنا . وقتلنا ما نزل الله من شىء » وليس هذا من قول جميع الكفار . لانا نقول : دلالة ما قبل هذه الآية على الكفار ، لا تمنع من عموم ما بعدها .

أما قوله : ان هذا ليس من قول الكفار . قلنا : لا نسلم . فان اليهود والنصارى كانوا يقولون : ما نزل الله من شىء على محمد « واذا كان كذلك ، فقد صدق عليهم أنهم كانوا يقولون : ما نزل الله من شىء .

**السادس :** قوله تعالى : « وهل نجارى الا الكفور » ؟ وهذا بناء المبالغة ، فوجب أن يخص بالكافر الاصلى .

**السابع :** أنه تعالى بعدما أخبر أن الناس صنفان : بيض الوجوه وسودهم . قال : « فأما الذين اسودت وجوههم . أكفرتم بعد ايمانكم ؟ فذوقوا العذاب » فذكر أنهم الكفار .

**الثامن :** أنه تعالى بعدما جعل الناس ثلاثه أصناف ، السابقون ، وأصحاب الميمنة ، وأصحاب المشأمة . بين : أن السابقين وأصحاب الميمنة فى الجنة . وأصحاب المشأمة فى النار . ثم بين أنهم كمار بقوله : « وكانوا يقولون : ائدا متنا وكنا ترابا وعظاما . ائنا لمبعوثون ؟ »

**التاسع :** أن صاحب الكبره لا يخزى . وكل من أدخل النار ، فإنه يخزى . مادن صاحب الكبره لا يدخل النار . وانها قلنا : أن صاحب الكبره لا يخزى : لأن صاحب الكبره مؤمن . والمؤمن لا يخزى .

**وانما قلنا : ان المؤمن لا يخزى لوجوه :**

**أحدها :** قوله تعالى : « يوم لا يخزى الله النبى والذين آمنوا معه »

**ثانيها : قوله : « ان الخزي اليوم والسوء على الكافرين »**

**ثالثها :** فوله تعالى : « الذين يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم » الى أن حكى عنهم أنهم قالوا : « ولا نخزننا يوم القيامة » ثم انه تعالى قال : « فاستجاب لهم ربهم » ومعلوم : أن الذين يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم ، ويتفكرون في خلق السموات والأرض ، يدخل فيه العاصي والزاني وتارب الخمر . فلما حكى الله عنهم أنهم قالوا : « ولا نخزننا يوم القيامة » ثم بين أنه تعالى استجاب لهم في ذلك ، ثبت أنه تعالى لا يخزيهم ، فنبت بهما ذكرنا : أنه تعالى لا يخزي عصاه أهل القبلة .

**وانما قلنا : أن كل من أدخل النار ، فقد أخزي .** لقوله تعالى : « ربنا انك من تدخل النار ، فقد أخزيت »

سببت بمجموع هاتين المقدمتين : أن صاحب الكبره لا يدخل النار .

**المآثر :** المعمومات الكبره الوارده في الوعد . نحو قوله : « والذين يؤمنون بما أنزل اليك ، وما أنزل من قبلك ، وبالأخره هم يوقنون ، أولئك على هدى من ربهم ، وأولئك هم المفلحون » فحكم بالفلاح على كل من آمن وقال : « ان الذين آمنوا والذين هادوا والنجاري والصابئين . من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا ، فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون » فقوله : « وعمل صالحا » نكره في الانبات . فيكفي فيه الاثبات بعمل واحد . وقال : « ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى ، وهو مؤمن ، فأولئك يدخلون الجنة »

وانها كثيره جدا .

**[ جواب أهل السنة على دلائل المرجئة ]**

**والجواب عن هذه الوجوه :** أنها معارضة بعمومات الوعيد .

## أهله أهل السنة على أن الله يعذب من يشاء ويرحم من يشاء

أما أصحابنا الذين قطعوا بالعفو في حق البعض وتوقفوا في البعض .  
مقد احتجوا من القرآن بآيات :

**الحجة الأولى :** الآيات الدالة على كون الله تعالى غفورا . كقوله تعالى « وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ، ويعفو عن السيئات ، ويعلم بما تعملون » وقوله تعالى : « وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ، ويعفو عن كثير » وقوله : « ومن آياته الجوار في البحر كالأعلام » إلى قوله : « أو يوبقهن بما كسبن ، ويعفو عن كثير » وأيضا : أجمعت الأمة على أن يعفو عن عبادهم ، وأجمعوا على أن من جملة أسماؤه : العفو . فنقول : العفو إما أن يكون عبارة عن إسقاط العقاب عن يحسن عقابه ، أو عمن يحسن عقابه ، أو عمن لا يحسن عقابه . وهذا القسم الثاني باطل ، لأن عقاب من لا يحسن عقابه قبيح ، ومن ترك مثل هذا الفعل لا يقال أنه عفا ، إلا ترى أن الإنسان إذا لم يظلم أحدا ، لا يقال : أنه عفا عنه ، وإنما يقال له : عفا إذا كان له أن يعذبه ، وتركه . ولهذا قال : « وأن تعفو أقرب للتقوى » ولأنه تعالى قال : « وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ، ويعفو عن السيئات » ولو كان العفو عبارة عن إسقاط العقاب عن التائب ، لكان ذلك تكريرا من غير فائدة ، معلنا : أن العفو عبارة عن إسقاط العقاب عن يحسن عقابه . وذلك هو مذهبنا .

**الحجة الثانية :** الآيات الدالة على كونه تعالى غافرا وغفورا وعفورا ، قال تعالى : « عاقر الذنب وقابل التوب » وقال : « وربك الغفور ذو الرحمة » وقال : « وإنى لغفار لمن تاب » وقال : « غفرانك ربنا وإليك المصير » والمغفرة ليست عبارة عن إسقاط العقاب عن لا يحسن عقابه ، فوجب أن يكون ذلك عبارة عن إسقاط العقاب عن يحسن عقابه ، وإنما قلنا : إن الوجه الأول باطل ، لأنه تعالى يذكر صفة المغفرة في معرض

الامتدنان على العباد ، ولو حملناه على الأول لم يبق هذا المعنى ، لأن ترك القبيح لا يكون منة على العبد ، بل كآنة أحسن الى نفسه ، فانه لو فعله لاستحق الذم واللوم والخروج عن حد الالهية ، فهو بترك التبائح لا يستحق الثناء من العبد . ولما بطل ذلك تعين حمله على الوجه الثانى ، وهو المطلوب .

**فان قيل :** لم لا يجوز حمل العفو والمغفرة على تأخير العقاب من الدنيا الى الآخرة ؟ والدليل على أن العفو مستعمل فى تأخير العذاب عن الدنيا : قوله تعالى فى قصة اليهود « ثم عفونا عنكم من بعد ذلك » والمراد : ليس إسقاط العقاب ، بل تأخيره الى الآخرة . وكذلك قوله تعالى : « وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويعفو عن كثير » أى ما يعجل الله تعالى من مصائب عقابه ، اما على جهة المحنة أو على جهة العقوبة المعجلة ، فبذنوبكم . ولا يعجل المحنة والعقاب على كثير منها . وكذا قوله تعالى : « ومن آياته : الجوار فى البحر كالأعلام » الى قوله : « أو يوبقن بما كسبوا » ، ويعف عن كثير « أى لو شاء اهلاكن لأهلكهن . ولا يهلك على كثير من الذنوب .

**والجواب :** العفو أصله من عفا أثره أى أزاله ، وإذا كان كذلك ، وجب أن يكون المسمى من العفو : الإزالة . ولهذا قال تعالى : « فمن عفى له عن له عن أخيه شيء » وليس المراد منه : التأخير ، بل الإزالة . وكذا قوله : « وإن تعفو أقرب للتقوى » وليس المراد منه التأخير الى وقت معلوم ، بل الإسقاط المطلق ، ومما يدل على أن العفو لا يتناول التأخير : أن المغريم اذا أخر المطالبة ، لا يقتل : انه عفا عنه . ولو أسقطه ( يقال ) انه عفا عنه . فثبت : أن العفو لا يمكن تفسيره بالتأخير .

**الحجة الثالثة :** الآيات الدالة على كونه تعالى رحمانا رحيمًا . والاسندال بها : أن رحمته سبحانه إما أن تظهر بالنسبة الى المطيعين الذين يستحقون الثواب ، أو الى العصاة الذين يستحقون العقاب . والأول باطل . لأن رحمته فى حقهم ، إما أن تحصل . لأنه تعالى أعطاهم الثواب الذى هو حقهم ، أو لأنه تفضل عليهم بها هو أزيد من حقهم . والأول باطل ، لان

أداء الواجب لا يسمى رحمة . ألا ترى أن من كان له على انسان مائة دينار ، فأخذها منه قهرا وتكليفاً ، لا يقال في المعطى : انه اعطى الآخذ ذلك القدر رحمة ، والثاني باطل ، لأن المكلف صار بما أخذ من الثواب الذي هو حقه ، كالمستغنى عن ذلك التفضيل . فذلك الريادة نسبى زيادة في الانعام ، ولا تسمى البتة رحمة ، ألا ترى أن السلطان المعظم اذا كان في خدمته أمير له ثروته عظيمة ومملكته كاملة ، ثم ان السلطان ضم الى ماله من الملك مملكة أخرى ، فإنه لا يقال : ان السلطان رحمة ، بل يقال : انعم عليه . فكذا ههنا . أما القسم الثاني : وهو أن رحمة انما تظهر بالنسبة الى من يستحق العقاب . فاما أن تكون رحمة لأنه تعالى ترك العذاب الزائد على العذاب المستحق ، وهذا باطل . لأن ترك ذلك واجب — والواجب لا يسمى رحمة — ولأنه يلزم أن يكون كل كافر وظالم رحيماً علينا . لاجل أنه ما ظلمنا ، فبقى : انه انما يكون رحيماً ، لأنه ترك العقاب المستحق . وذلك لا يتحقق في حق صاحب الصغيرة ، ولا في حق صاحب الكبيرة بعد التوبة ، لأن ترك عقابهم واجب . مدل على أن رحمة انما حصلت لأنه ترك عقاب صاحب الكبيرة قبل التوبة .

**فان قيل :** لم لا يجوز أن تكون رحمة لأجل أن الخق والتكليف والرزق كلها تفضل ، ولأنه تعالى يخفف عن عقاب صاحب الكبيرة ؟ قلنا : أما الأول فإنه بعيد كونه رحيماً في الدنيا . فأي رحمة في الآخرة ؟ مع أن الأمة مجمعة على أن رحمة في الآخرة أعظم من رحمة في الدنيا . وأما الثاني فلأن عندكم التحفيف عن المعذاب غير جائز . هكذا مول المعتزلة الوعيدية ، وإذا ثبت حصول التحفيف بمقتضى هذه الآية ، تمت جوار العفو . لأن كل من قال بأحدهما قال بالآخر .

**الحجة الرابعة :** قوله تعالى : « ان الله لا يغفر أن يسرك به ويفغر ما دون ذلك لمن يشاء » فنقول : « لمن يشاء » لا يجوز أن يتناول صاحب الصغيرة ولا صاحب الكبيرة بعد التوبة ، موجب أن يكون المراد منه : صاحب الكبيرة قبل التوبة . وانما قلنا : انه لا يجوز حمله على الصغيرة ولا على الكبيرة بعد التوبة لوجه :

**أحدها :** أن قوله تعالى : « أن الله لا يغفر أن يشرك به ، ويغفر ما دون ذلك » مغناه : أنه لا يغفره تفضلا ، لا أنه لا يغفره استحقاقاً . دل عليه : العقل والسمع . وإذا كان كذلك ، لزم أن يكون معنى قوله : « ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء » أى ويتفضل بغفران ما دون ذلك الشرك ، حتى يكون النفي والأثبات متوجهين الى شىء واحد . الا ترى أنه لو دال : قلآن لا يتفضل بمائة دينار ، ويعطى ما دونها لمن استحق ، لم يكن كلاماً منتظماً ، ولما كان غفران صاحب الصغيرة وصاحب الكبيرة بعد التوبة مستحقاً ، امتنع قولهما مرادين بالآية .

**وثانيها :** أنه لو كان قوله : « ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء » أنه يغفر للمستحقين كالتائبين وأصحاب الصفائر ، لم يبق لتمييز الشرك ما دون الشرك معنى . لأنه تعالى كما يغفر ما دون الشرك عند الاستحقاق ولا يغفره عند عدم الاستحقاق ، فكذلك يغفر الشرك عند الاستحقاق . ولا يغفره عند عدم الاستحقاق ، فلا يبقى للفصل والتمييز فائدة .

**وثالثها :** أن غفران التائبين وأصحاب الصفائر واجب . والواجب غير معلق على المشيئة ، لأن المعلق على المشيئة . هو الذى ان شاء الله ماعله فعله يفعل ، وان شاء ( باركه ) تركه . فالواجب هو الذى لا بد من فعله . شاء أو أبى ، والمغفرة المذكورة فى الآية : معلقة على المشيئة . فلا يجوز أن تكون المغفرة المذكورة فى الآية : مغفرة السائئين وأصحاب الصفائر .

واعلم : أن هذه الوجوه بأسرها مبنية على قول المعتزلة : من أنه يجب غفران صاحب الصغيره وصاحب الكبيرة بعد التوبة ، وأما نحن فلا نقول ذلك .

**ورابعها :** أن قوله : « ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء » يعيد المقطع بأنه يغفر كل ماسوى الشرك . وذلك يندرج فيه الصغيرة والكبيرة بعد التوبة وقبل التوبة . الا أن غفران كل هذه الثلاثة بحتمل قسمين ، لأنه



يحتمل أن يغفر كلها لكل أحد ، وأن يغفر كلها للبعض دون البعض . فقله :  
 « وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ » يدل على أنه تعالى يغفر كل هذه الثلاثة ، ثم قوله :  
 « لِمَنْ يَشَاءُ » يدل على أنه تعالى يغفر كل تلك الأشياء . لا لكل ، بل  
 للبعض ، وهذا آله جه هو اللائق بأصولنا .

**فان قيل :** لا نسلم أن المغفرة تدل على أنه لا يعذب العصاة في  
 الآخرة .

**بيانه :** أن المغفرة اسقاط العقاب . واسقاط العقاب أعم من اسقاط  
 العقاب دائماً ، أو دائماً . واللفظ الموصوع بأزاء القدر المشترك ، لا اشغار  
 له بكل واحد من ذينك القيدتين . فاذن لفظ المغفرة لا دلالة فيه على الاسقاط  
 الدائم . إذا ثبت هذا ، فنقول : لم لا يجوز أن يكون المراد : أن الله تعالى  
 لا يؤخر عقوبة الشرك عن الدنيا ، ويؤخر عقوبة ما دون الشرك عن الدنيا لمن  
 يشاء .

**لا يقال :** كيف يصح هذا ، ونحن لا نرى مزيدا للكفار في عقاب  
 الدنيا على المؤمنين ؟ **لأننا نقول :** تقدبر الآية : أن الله لا يؤخر عقاب الشرك  
 في الدنيا لمن يشاء ، ويؤخر عقاب ما دون الشرك في الدنيا لمن يشاء .  
 فحصل بذلك نحويف كلا الفرقتين سجدل العقاب للكمار والفساق ،  
 لجوبز كل واحد من هؤلاء أن يعجل عقابه ، وإن كان لا يفعل ذلك بكثير  
 منهم .

**سلمنا :** أن العفران عبارته عن الاسقاط على سبيل الدوام . فلم قلتم :  
 أنه لا يمكن حمله على معمره السائب ، ومغفره صاحب الصغرة ؟ أما  
 الوجوه الثلاثة الأول : فهي مبني على أصول لا يقولون بها . وهي وجوب  
 مغفره صاحب الصغرة ، وصاحب الكبيرة بعد النوبة ، وأما الوجه الرابع :  
 فلا نسلم أن قوله . « ما دون ذلك » يفيد العموم . والدليل عليه : أنه  
 يصح ادخال لفظ « كل » و « بعض » على البديل عليه . مثل أن يقال :  
 ويغفر كل ما دون ذلك . ويغفر ما دون ذلك . ولو كان قوله « ما دون

ذلك » يفيد العموم لما صح ذلك ، سلمنا : أنه للعموم . ولكننا نخصه بصاحب الصغرة وصاحب الكبيرة بعد التوبة . وذلك لأن تلك الآيات الواردة في الوعيد ، كل واحد منها مختص بنوع واحد من الكبائر . مثل القتال والزنا . وهذه الآية متناولة لجميع المعاصي . والخاص مقدم على العام . فأيات الوعيد يجب أن تكون مقدمة على هذه الآية .

**والجواب عن الأول :** انا اذا حملنا المغفرة على تأخير العقاب ، وجب بحكم الآية أن يكون عقاب المشركين في الدنيا أكثر من عقاب المؤمنين . والا لم يكن في هذا التفصيل فائدة ، ومعلوم : أنه ليس كذلك . بدليل قوله تعالى : « ولولا أن يكون الناس أمة واحدة ، لجعلنا لمن يكفر بالرحمن ، لبيوتهم سقفا من فضة » الآية . وقوله : لم فلتنم : ان قوله : « ما دون ذلك » يفيد العموم ؟ قلنا : لأن « ما » تفيد الإشارة الى الماهية الموصوفة بأنها دون الشرك ، وهذه الماهية ماهية واحدة . وقد حكم قطعا بأنه بغيرها . ففي كل صورة تتحقق فيها هذه الماهية ، وجب تحقق الغفران ، فثبت : أنه للعموم . ولأنه يصح استثناء أى معصية كانت منها . وعند الوعيدية صحة الاستثناء تدل على العموم .

**وأما قوله :** آيات الوعيد اخص من هذه الآية ، قلنا : لكن هذه الآية اخص منها . لأنها تفيد العفو عن البعض دون البعض ، وما ذكرتموه يفيد الوعيد للكل ، ولأن ترجيح آيات العفو أولى ، لكثرة ما جاء في القرآن والأخبار من الترغيب في العفو .

**الحجة الخامسة :** ان نتمسك بعمومات الوعد . وهى كثيرة في القرآن . ثم نقول : لما وقع التعارض فلا بد من الترجيح أو من التوفيق .

\*\*\*

( أدلة أهل السنة على ترجيح جانب الوعد على جانب الوعيد )

والترجيح معنا من وجوه :

**أحدها :** أن عمومات الوعد أكثر ، والترجيح بكثرة الأدلة أمر معتبر في الشرع . وقد دللنا على صحته في أصول الفقه .

**وثانيها :** ان قوله تعالى : « ان الحسنات يذهبن السيئات » يدل :  
على أن الحسنات انما كانت مذهبة للسيئات ، لكونها حسنة — على ما ثبت  
فى أصول الفقه — فوجب بحكم هذا الايماء : أن تكون كل حسنة مذهبة  
لكل سيئة . وترك العمل به فى حق الحسنات الصادرة من الكفار ، لأنها  
لا تذهب سيئاتهم . فبيئى معمولاً به فى الباقي .

**وثالثها :** قوله تعالى : « من جاء بالحسنة ، فله عشر أمثالها ، ومن  
جاء بالسيئة ، فلا يجرى الامتثال » ثم انه تعالى زاد على العشرة . فقال :  
« كمثل حبة أنبئت سبع سنابل » فى كل سنبل مائة حبة » ثم زاد عليه .  
فقال : « والله يضاعف لمن بشاء » وأما من جانب السيئة . فقال : « ومن  
جاء بالسيئة فلا يجرى الامتثال » وهذا فى غاية الدلالة على أن جانب  
الحسنة راجح عند الله تعالى على جانب السيئة .

**ورابعها :** أنه تعالى قال فى آية الوعد . فى سورة النساء :  
« والذين آمنوا وعملوا الصالحات ، سندخلهم جنات تجري من تحتها  
الأنهار ، خالدن فيها أبدا . وعد الله حقا . ومن أصدق من الله قليلا » ؟  
فقوله : « وعد الله حقا » انما ذكره للتأكيد . ولم يقل فى شيء من  
المواضع : وعيد الله حقا . أما قوله تعالى : « ما يبذل القول لدى » الآية .  
( فانه ) يتناول الوعد والوعيد .

**وخامسها :** قوله تعالى : « ومن يعمل سوءا ، أو يظلم نفسه ، ثم  
يستغفر الله غفورا رحيمًا ، ومن يكسب اثما ، فانما يكسبه على نفسه .  
وكان الله عليهما حكيمًا » والاسففار : طلب المغفرة . وهو غير التوبة .  
فصرح ههنا : بأنه سواء ما ب أو لم يتب . مادا استغفر ، غفر الله له .  
ولم يقل : ومن يكسب اثما ، فانه يجد الله معديا معافيا ، بل قال :  
« فانما يكسبه على نفسه » فدل هذا : على أن جانب الحسنه راجح .  
ونظيره : قوله تعالى : « ان احسنتم ، احسنتم لأنفسكم . وان أسأتم .  
فلها » ولم يقل : وان أسأتم أسأتم لها . مكانه تعالى أظهر احسانه ،  
بأن أعاده مرتين . وسر عليه اساعته ، بأن لم يذكرها الا مرة واحدة .  
وكل ذلك يدل : على أن جانب الحسنه راجح .

**سادسها :** انا قد دللنا على أن قوله تعالى : « ويفر ما دون ذلك لمن يشاء » لا يتناول الا العفو عن صاحب الكبيرة . ثم انه تعالى أعاد هذه الآية في السورة الواحدة مرتين . والاعادة لا تحسن الا للتأكيد . ولَمْ يذكر شيئا من آيات الوعيد على وجه الاعادة بلفظ واحد ، لا في سورة واحدة ولا في سورتين . فدل : على أن عناية الله بجانب الوعد على الحسنات والعفو عن السيئات : اتم .

**وسابعها :** أن عيومات الوعد والوعيد ، لما تعرضت فلا بد من صرف التأويل إلى أحد الجانبين . وصرف التأويل إلى الوعيد : أحسن من صرفه إلى الوعد . لأن العفو عن الوعيد : مستحسن في المعرفة ، واهمال الوعد : مستقبح في المعرفة . فكان صرف التأويل إلى الوعيد : أولى من صرفه إلى الوعد .

**وثامنها :** ان القرآن مملوء من كونه تعالى عامرا غمورا غفارا ، وأن له المغفران والمغفرة ، وأنه تعالى رحيم كريم ، وأن له العفو والاحسان ، والفضل والافضل . والاخبار الدالة على هذه الأشياء قد بلغت مبلغ النواتق . وكل ذلك مما يؤكد جانب الوعد . وليس في القرآن ما يدل على أنه تعالى بعيد عن الرحمة والكرم والعفو . وكل ذلك يوجب رجحان جانب الوعد على جانب الوعيد .

**وثاسعها :** ان هذا الانسان أتى بما هو أفضل الخبرات — وهو الأيمان — ولم تأت بما هو أميح القبائح — وهو الكفر — بل أتى بالنسبة التي هو في طبقة القبائح ليس في الغاية . والسبب الذي له عبد . وأتى عبده بأعظم الطاعات ، وأتى بمعصية متوسطة . فلو رجح السيد تلك المعصية المتوسطة على الطاعة العظيمة ، لعد ذلك السيد لها . فكذا ههنا . ولما لم جز ذلك على الله ، ثبت : أن الرجحان لجانب الوعد .

**وعاشرها :** قال يحيى بن معاذ الرازي : إلهي اذا كان بوحيد ساعة يهدم كفر خمسين سنة ، فبوحيد خمسين سنة ، كيف لا يهدم معصية ساعة ؟ إلهي لما كان الكفر لا ينفع معه شيء من الطاعات ، كان مقتضى

«العمل أن الإيمان لا يضر معه شيء من المعاصي . والا فالتقوى أعظم من الإيمان وأن يكن كذلك فلا أقل من رجاء العفو . وهو كلام حسن .

**الحادي عشر :** انا قد بينا بالدليل : أن قوله : « ويفقر ما دون ذلك لمن يشاء » لا يمكن حمله على الصغيرة ولا على الكبيرة بعد التوبة ، ولو لم نحمله على الكبيرة قبل التوبة ، لزم تعطيل الآية ، أما لو خصصناه عمومات الوعيد بمن يسقطها ، لم يلزم منه إلا تخصيص العموم . ومعلوم أن التخصيص أهون من التعتيل .

\*\*\*

( أدلة المعتزلة على ترجيح جانب الوعيد على جانب الوعد )

**قالت المعتزلة :** ترجيح جانب الموعد أولى من وجوه :

**أولها :** هو أن الأمه اتفقت على أن الفاسق يلعن ويحد ، على سبيل التنكيل والمعذاب ، وأنه أهل للخزي . وذلك يدل على أنه يستحق للعقاب . وإذا كان مستحقاً للعقاب ، استحال أن يبقى في تلك الحالة مستحقاً للنواب ، وإذا ثبت هذا . كان جانب الوعيد راجحاً على جانب الوعد . أما ببيان أنه يلحق : فالمرآة والاحماع ، أما القرآن : فقولته تعالى « فإذ قال المؤمن : « وغضب الله عليه ولعنه » وكذا قوله : « ألا لعنة الله على الظالمين » وأما الاجماع : فظاهر . وأما أنه يحد على سبيل التنكيل . فمعلومه تعالى : « والسارق والسارقة ، فاقطعوا أيديهما . جزاء بما كسبا ، نكالا من الله » وأما أنه يحد على سبيل العذاب . فلقوله تعالى في الرأى : « ولنتعهد عذابها طائفة من المؤمنين » وأما أنهم أهل الخزي . فمعلومه تعالى في قطاع الطريق : « انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله » الى قوله تعالى : « ذلك لهم خزي في الدنيا ، ولهم في الآخرة عذاب عظيم » وإذا ثبت كون الماسق موصوفاً بهذه الصفات ، ثبت : أنه مستحق للعذاب الدم . ومن كان مستحقاً لها ( استحقها ) دائماً ، وبمى استحقها دائماً ، امتنع أن يبقى مستحقاً للدواب . لأن الدواب والعقاب منافيان . والجمع بين استحقاقهما :

محال . واذا لم يبق مستحقا ، ثبت : أن جانب الوعيد راجح على جانب الرد .

وثانيها : ان آيات الوعد عامة ، وآيات الوعيد خاصة . والخاص مقدم على العام .

وثالثها : ان الناس جلبوا على الفساد والمظلم . فكانت الحاجة الى الزجر أشد ، فكان جانب الوعيد أولى .

( رد أهل السنة على المعتزلة قولهم بترجيح جانب الموعد على جانب الوعد )

قلنا : الجواب عن الأول من وجوه :

الأول : كما وجدت آيات دالة على أنهم يلعنون ويعذبون في الدنيا بسبب معاصيهم ، كذلك أيضا وجدت آيات دالة على أنهم يعظمون ويكرمون في الدنيا بسبب إيمانهم . قال الله تعالى : « واذا جاءك الذين يؤمنون بآياتنا . فقل : سلام عليكم . كتب ربكم على نفسه الرحمة » فليس ترجيح آيات الوعيد في الآخرة ، بالآيات الدالة على أنهم يذمون ويعذبون في الدنيا ، بأولى من ترجيح آيات الوعد في الآخرة ، بالآيات الدالة على أنهم يعظمون بسبب إيمانهم في الدنيا .

الثاني : كما أن آيات الوعد معارضة لآيات الوعيد في الآخرة ، هي معارضة لآيات الوعيد والنكال في الدنيا ، فلم كان ترجيح آيات وعيد الدنيا ، على آيات وعيد الآخرة بأولى من العكس ؟

الثالث : انا أجمعنا على أن المسارق وان تاب تقطع يده ، لا نكالا ، ولكن امتحانا ، فثبت : أن قوله : « جزاء بما كسبا نكالا » مشروط بعدم التوبة . فلم لا يجوز أيضا أن يكون مشروطا بعدم العفو ؟

والرابع : ان الجزاء : ما يجرى ويكنى . واذا كان كافيا وجب أن لا يجوز العقاب في الآخرة ، والا قدح ذلك في كونه مجزيا وكافيا . فثبت : أن هذا ينافى العذاب في الآخرة ، واذا ثبت فساد قولهم في ترجيح جانب الوعيد ، فنقول : الآيتان الدالتان على الموعد والموعيد موجودتان ، ولا بد

من التوديق بينهما . فأما أن يقال : العبد يصل اليه الثواب ، ثم ينقل الى دار العذاب — وهو قول باطل باجماع الأمة — أو يقال : العبد يصل اليه العذاب ، ثم ينقل الى دار الثواب ويبقى هناك أمد الآباد — وهو المطلوب — أما الدريح المذاني . فهو ضعيف . لأن قوله : « ويغفر ما دون ذلك » لا يتناول الكفر : وقوله : « ومن يعص الله ورسوله » يتناول الكل مكان قولنا هو الخاص . والله أعلم .

( عود الى أدلة أهل السنة على أن الله يعذب من يشاء ويرحم من يشاء )

**الحجة السادسة :** انا قد دللنا على أن لشفاعته محمد ﷺ تأثير في إسقاط العذاب . وذلك يدل على مذهبنا في هذه المسألة .

**الحجة السابعة :** قوله تعالى : « ان الله يغفر الذنوب جميعا » هو نص في المسألة . فان قيل : هذه الآية ان دلت ، فانها تدل على القطع بالمغفرة لكل العصاة ، وأنتم لا تقولون بهذا المذهب . فما تدل الآية عليه ، لا تقولون به وما تقولون به لا تدل الآية عليه . سلمنا ذلك : لكن المراد بها انه تعالى يغفر جميع الذنوب مع التوبة . وحمل الآية على هذا المحل : أولى لوجهين :

**أحدهما :** انا اذا حملناها على جميع الذنوب من غير تخصيص .

**والثاني :** انه تعالى ذكر عقيب هذه الآية : قوله تعالى : « وأنبيوا الى ربكم وأسلموا له ، من قبل أن يأتيكم العذاب » والانتابة : هي التوبة . فدل على أن التوبة شرط فيه .

**والجواب :** ان قوله : « يغفر الذنوب جميعا » وعد منه بأنه تعالى سيسقطها في المستقبل . ونحن نقطع بأنه سيمعمل في المستقبل ذلك . فاننا نقطع : بأنه تعالى سيخرج المؤمنين من النار ، لا محالة . فيكون هذا قطعا بالمغفرة ، لا محالة . وبهذا ثبت : لا حاجة في اجراء الآية على ظاهرها على قيد التوبة .

( تم الكتاب بعون الملك الوهاب )

## فهرس كتاب

### الشفاعة العظمى فى يوم المقيامة

#### للامام فخر الدين الرازى

الموضوع	الصفحة
دبجة المسلم غير النائب مى نظر أهل السنة والمعتزلة . . .	٣
الشفاعة عند أهل الكتاب . . . . .	٧
بيان أصول الديانات فى الاسلام والايهان . . . . .	١٢
موقف أهل التصوف من الايهان والأعمال . . . . .	١٣
حكاية عن رئيس من رؤساء المنصوفة . . . . .	١٤
مرجمة الامام فخر الدين الرازى . . . . .	١٦
<b>مقدمة الكتاب</b> . . . . .	٢١
<b>الفصل الأول فى الايمان والأعمال</b> . . . . .	٢٣
<b>الفصل الثانى فى أنواع الشفاعة</b> . . . . .	٣٥
أدلة المعتزلة على نفى الشفاعة لعصاة المسلمين . . . . .	٣٩
أدلة أهل السنة على تبوت الشفاعة لعصاة المسلمين . . . . .	٤٥
<b>الفصل الثالث فى الوعد بالجنة والوعيد بالنار</b> . . . . .	٥٩
دلائل المعتزلة على أن المسلم العاصى الذى يموت على غير توبة قد بخلد فى النار . . . . .	٦١
دلائل أهل السنة على أن المسلم العاصى الذى يموت على غير نوبه لا بخلد فى النار . . . . .	٧٧
دلائل المرجئة على عدم خلود المسلم فى جهنم وعلى عدم عقابه . . . . .	٨٠
<b>جواب أهل السنة على دلائل المرجئة</b> . . . . .	٨٢
أدلة أهل السنة على أن الله يعذب من يشاء ويرحم من يشاء . . . . .	٨٣









